المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الثامنة والعشرون | 28 | الخميس 19 ديسمبر 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2498
2- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة عيد الثورة..... 2498
3- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 2498
4- الإعلان عن تغيير في كتلة نيابية..... 2498
5- عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بانضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية..... 2498
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 2509
7- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 2510
8- استئناف الجلسة والإعلان عن حصة كل كتلة وحصة غير المنتمين في تركيبة مكتب مجلس نواب الشعب وباللجان القارة السيادية..... 2511
9- رفع الجلسة..... 2512
II. التغيير في كتلة نيابية..... 2512
III. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 2512

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة الثالثة وعشر دقائق من مساء يوم الخميس 19 ديسمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون الأساسي آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

يسعدني في مستهل هذه الجلسة العامة أن أتوجه إلى السيد منذر بلعيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق بصفة رسمية في أشغالنا، نتأكد من توفر النصاب عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي وعليه أطلب منكم زميلاتي، زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

إذن، الحضور 128حسب التسجيل الإلكتروني وصوت آخر.

إذن عدد الحضور 130 النصاب متوفر.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة عيد الثورة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأفاضل،

وبلادنا تحتفي بالذكرى الرابعة عشر لعيد الثورة، لا يفوتنا في مستهل هذه الجلسة العامة أن نقف إكبارا واحتراما وإجلالا لكل من قدّم التضحيات، ولكل من استشهد أو أصيب من أجل أن يتحقق الانعتاق من الاستبداد والظلم والتهميش وبهذه المناسبة فإننا نجدد التأكيد على أن مجلس نواب الشعب يستحضر في أدائه لمهامه واضطلاعه بصلاحياته أهمية الثورة التونسية لكونها مثلت لحظة مفصلية في تاريخ تونس وواقع شعبها، وهو ما يستوجب مواصلة العمل على تلبية انتظارات وتطلعات بنات وأبناء هذا الوطن العزيز.

ولئن مثلت ثورة الحرية والكرامة حدثا تاريخيا هاما، فإن ما تبعها من فشل ووهن على جميع الأصعدة إذ جعل من لحظة 25 جويلية 2021، محطة فارقة في مسار تصحيح الثورة وفي مسار بلادنا واستجابة حينية لنداءات الشعب ورفضه للمنظومة السابقة التي زادت أوضاعه تعقيدا وسوءا.

واليوم ومع انطلاقنا بروح الوطنية والمسؤولية في مرحلة البناء والتشييد، فإنه محمول علينا تكريس الوحدة الوطنية وتغليب المصلحة العليا للوطن ومضاعفة الجهد لتحقيق ثورة تشريعية تتماهى مع عناوين ومقتضيات المرحلة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية بالبلاد وتحسين ظروف عيش المواطنين والاستجابة لتطلعاتهم واحتياجاتهم الحقيقية.

وبهذه المناسبة أدعوكم لتلاوة الفاتحة ترحما على الأرواح الزكية لجميع شهداء الوطن من مدنيين والعسكريين ومن منتسبي القوات الحاملة للسلاح.

الفاتحة (تمت تلاوة الفاتحة).

الأستاذ عماد أولاد جبريل، طلب التدخل لمسألة عاجلة، فليتفضل.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

أجدد لكم التحية عملا بالفقرة الأولى من الفصل 98 النظام الداخلي، أتلوا على مسامعكم الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 12 ديسمبر 2024 والذي يتضمن النقاط التالية:

النقطة الأولى تتعلق بالنظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية، الأضرار النووية عدد 63 لسنة 2024.

النقطة الثانية تتعلق بالإعلان عن حصة كل كتلة وعن حصة غير المنتمين من مسؤوليات داخل مكتب المجلس ومن العضوية باللجان القارة السيادية، عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 14 للنظام الداخلي.

الإعلان عن تغيير في كتلة نيابية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هذا وعملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي، نعلن عن تغيير في الكثل يتعلق برئاسة كتلة لينتصر الشعب، السيد النائب المحترم محمد ضو رئيسا لهذه الكتلة ونأذن بنشر هذا التغيير بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب.

عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بانضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

نمر الآن إلى النقطة الأولى في جدول أعمالنا وهي النظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية لاتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية عدد 63 لسنة 2024.

أجدد الترحيب بالسيد منذر بلعيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكافة أعضاء الوفد المرافق له وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تنظيم يوم دراسي صبيحة هذا اليوم حول مشروع هذا القانون الأساسي في إطار الأكاديمية البرلمانية.

وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، التي يتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول، يجدر التذكير بأن نظرنا في مشروع هذا القانون الأساسي يخضع لجميع الترتيبات الجاري بها العمل خلال جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

كما تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بتصويت المجلس على مشروع القانون الأساسي محل النظر، فإنه يقتصر على الموافقة عليه، حيث لا يمكن قبول التعديلات بشأن فصول الاتفاقية المعنية وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

والآن أحيل الكلمة إلى لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج، لكي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2024.

المصدح للجنة.

السيد عزيز بن الأخضر، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا سيدي الرئيس،

يشرفنا اليوم تحت قبة البرلمان مناقشة مشروع القانون يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية لاتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، إن هذا الموضوع يمس بشكل مباشر قضايا حيوية تتعلق بأمننا الوطني وصحة مواطنينا وسلامة بيئتنا خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال استخدام التكنولوجيا النووية سواء في مجالات الطاقة أو الصحة أو الصناعة.

إن انضمام تونس إلى اتفاقية فيينا يعد خطوة بالغة الأهمية نحو تعزيز الإطار القانوني الدولي الذي ينظم المسؤولية المدنية في حالة وقوع أضرار نووية ويأتي ذلك انطلاقا من إيماننا الراسخ بأهمية حماية الإنسان والبيئة من أي مخاطر محتملة مع التأكيد على التزام تونس بالمعايير الدولية في هذا المجال.

السيدات والسيدة الحضور،

إن هذا القانون يمثل فرصة لتطوير التشريعات الوطنية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا النووية بشكل مسؤول وآمن، بما يضمن توفير الحماية القانونية للضحايا في حالة وقوع أضرار وتعزيز التعاون الدولي مع المؤسسات والهيئات المتخصصة في هذا المجال.

أختتم كلمتي السيد الرئيس بالتأكيد على حرصنا في لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي على دعم كل المبادرات التي تعزز موقع تونس في المنظومة الدولية وتضمن حقوق مواطنينا وسلامة بيئتنا وشكرا.

المصدح إلى السيد مقرر اللجنة لتلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد طارق الربعي، المقرر

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية

I-التقديم

تم ابرام اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية في 21 ماي 1963 ودخلت حيز النفاذ في 12 نوفمبر 1977، ويبلغ عدد الدول الأطراف فيها 40 دولة في حين اكتفت 13 دولة بالتوقيع عليها.

تهدف الاتفاقية إلى ضمان تعويض الأضرار التي تلحق الأشخاص أو الممتلكات والناجمة عن الحوادث النووية أو عن المواد النووية المستعملة للأغراض النووية السلمية بالمنشآت النووية أو الواردة من هذه المنشآت أو المرسلة إليها.

تسعى بلادنا إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية قصد التمتع بإطار قانوني يمكنها من طلب التعويض في حالة حدوث أضرار نووية ناجمة عن الأنشطة النووية في محيطها البري والبحري.

II. أعمال اللجنة

تعهدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بالنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية (عدد 2024/63) وعقدت في شأنه جلسة عمل بتاريخ 16 جويلية 2024، تمت خلالها تلاوة كل من مشروع القانون الأساسي ووثيقة شرح الأسباب، ثم قدم رئيس اللجنة لمحة عن اتفاقية فيانا وعن أهدافها وهي وضع قواعد للمسؤولية عن أضرار الطاقة النووية تفوق نظام اتفاقية باريس التي اقتصرت على الدول الأوروبية.

كما أضاف أنه تمّ إعداد بروتوكول لتعديل الاتفاقية وفتح باب التوقيع في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيانا في 29 سبتمبر 1997 ودخل هذا البروتوكول حيز النفاذ في 22 جويلية 1998 وهو يهدف إلى توسيع مجال المسؤولية عن الأضرار النووية وضمان تعويض متوازن للمتضررين.

من ناحيتهم أكد النواب أهمية موضوع الاتفاقية، اذ ورغم عدم وجود منشآت نووية ببلادنا وبالتالي غياب الخطر الداخلي المحتمل الا أنه وبحكم موقعها الجغرافي وقربها من دول بها منشآت نووية، فإن هذه الاتفاقية من شأنها أن تضمن لتونس الحصول على تعويضات في حال تعرضها لأضرار نووية، كما أنها ضبطت الاستخدامات النووية وفق رؤى سليمة لخدمة البشرية ووضحت بدقة المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية وآليات التعويض عن هذه الأضرار وفي ذلك ضمان لحماية البيئة والأشخاص والممتلكات من الكوارث والحوادث التي تسببها المنشآت النووية.

تساءل النواب عما إذا كان لهذه الاتفاقية أثر رجعي يغطي الأضرار التي لحقت بلادنا جراء ممارسات سابقة في التعامل مع النفايات الأجنبية، وفي هذا الإطار تطرقوا الى مسألة النفايات الإيطالية ملاحظين أنها تحتوي مواد خطيرة ودعوا إلى إثارة هذا الموضوع مع الجهات المعنية بمناسبة دراسة مشروع القانون الأساسي المعروض على اللجنة.

من جهة أخرى، استفسر النواب عن استراتيجية بلادنا حول اعتماد الطاقة النووية في المدى القريب والبعيد وعن مدى أخذ انعكاسات ذلك على البيئة بعين الاعتبار.

في ختام جلسة العمل دعا عدد من النواب إلى ضرورة التعمّق في فهم نص الاتفاقية والتبعات التي سوف تترتب عن الانضمام اليها على بلادنا وارتأوا لذلك الاستماع الى ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وممثلين عن المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية.

- **الاستماع الى ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:**

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم الأربعاء 24 جويلية 2024 جلسة

استماع إلى ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار نظرها في مشروع القانون الأساسي عدد 2024/63 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

عند تناولهم الكلمة أعطى ممثلو الوزارة بسطة عن الاتفاقية وعن أهدافها وأكدوا أنّ مشروع هذا القانون يخدم المصلحة الوطنية العليا باعتبار أنّ تونس تفتقد إلى إطار قانوني يمكنها من طلب التعويض في حالة حدوث اضرار نووية رغم أنها قد تكون عرضة للمخاطر النووية خاصة مع التزايد الملحوظ لهذه الأنشطة في محيطها البري والبحري ووجود بلادنا قبالة الممرات البحرية التي قد تستخدم لنقل المواد النووية، لذلك تمّ السعي لانضمام الجمهورية التونسية لاتفاقية فيانا وهو ما سيمكنها من التمتّع بالتعويض في صورة حصول ضرر ومن المرجح تعزيز هذا الاطار القانوني عبر اعتماد البروتوكول المشترك بين هذه الاتفاقية واتفاقية باريس حول المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية وذلك قصد توسيع قاعدة التأمين من مخاطر الحوادث النووية لتشمل الحوادث التي قد تقع سواء بمنشآت الدول الأطراف باتفاقية فيانا أو اتفاقية باريس والتي تضم معظم الدول الأوروبية.

كما أوضحوا أنّ هذه الاتفاقية تهدف إلى تحقيق التناسق بين المنظومات التشريعية للأطراف المتعاقدة وذلك بوضع المعايير الدنيا لتوفير حماية مالية بشأن الأضرار الناجمة عن بعض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وإمكانية التعويض في حالة حصول أضرار نووية.

وفي نفس السياق بيّن ممثل الوزارة أنّ أحكام الاتفاقية تتوزّع على 23 مادّة تنصّ أبرزها على ما يلي:

-صور تحمّل مشغّل المنشآت النوويّة المسؤوليّة عن الأضرار النوويّة وحالات الإعفاء منها.

-صور المسؤولية المطلقة للمشغل عن الأضرار النوويّة.

-مبدأ إلزاميّة تأمين مسؤولية المشغل وصورها.

-طبيعة التعويض والنظام المنطبق في صورة تعدد إمكانيات التعويض للمتضررين وفقا لنظم وطنية للتأمين تضبطها القوانين الوطنية.

-الحالات التي يمكن فيها للمشغل القيام بدعوى الرجوع في المسؤولية.

-الاختصاص الحكمي وشروط تنفيذ الأحكام وإقرار مبدأ عدم التمييز بين المتضررين وحالات الدفع بالحصانة القضائية وحق تحويل مبلغ التعويض عن الضرر إلى عملات أجنبية.

-علاقة هذه الاتفاقية بالاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

عند تدخلهم أشاد النواب بجهود الوزارة في دعم العلوم والتكنولوجيا النووية كما ثمّنوا انضمام بلادنا إلى اتفاقية فيانا باعتباره سيوفر حماية لها من المخاطر النووية وسيوفر فرصة لدعم نشاطها في مجال الطاقة النووية.

في ذات السياق، أكّدوا أهمية هذه الاتفاقية لحرصها في تنظيم الاستخدامات النووية حيث وضحت بالتفصيل المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية وآليات التعويض عنها وفي ذلك ضمان لحماية البيئة والأشخاص والممتلكات من الكوارث والحوادث التي تسببها المنشآت النووية.

من جهة أخرى استفسر عدد من النواب حول استراتيجية بلادنا في مجال الطاقة النووية على المدى القريب والبعيد مشددين على البعد البيئي الهام للطاقة النووية.

كما تساءلوا عن الأنشطة النووية الموجودة في تونس وعن سبب افتقار المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية لإجراءات السلامة وغياب أي نشاط ذي طبيعة نووية به.

في سياق آخر قدم النواب جملة من الاستفسارات حول دواعي عرض هذه الاتفاقية على مجلس نواب الشعب في هذا التوقيت وأسباب توقّف الدّراسات بالنسبة إلى برنامج الإحياء النووي ومجالات استعمال الطاقة النووية كما استفسروا عن الإيجابيات والسلبيات المترتبة عن الانضمام لهذه الاتفاقية.

في ردّهم على استفسارات النواب، بيّن ممثّلو الوزارة أنّه لا توجد منشآت نوويّة في بلادنا بل يقتصر الأمر على مواد مشعّة وبينوا أنّ المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية ينشط منذ ما يزيد عن 30 سنة في مجال البحث في القطاع الفلاحي والطاقي والصناعي، وهو يدعم كافة المستعملين للتقنيات النووية ويحرص على تأهيلهم وتفعيل جاهزيتهم ويتولى التنسيق مع مختلف الاسلاك الأمنية قصد تحسين التكوين البشري والتجهيزات حيث تم مد هذه الاسلاك بتجهيزات بقيمة 1.5 مليون دولار إلى جانب تجهيز ميناء رادس بكواشف ثابتة للبحث عن المصادر المشعة والمواد الملوثة (بقيمة 5 مليون د.)

وأفاد ممثلو الوزارة أن المركز يعد أهم مجمع للخبراء اذ يضم ثلة من الكفاءات المختصّة في المجال النووي وله نشاط هام ضمن هيئات دولية وإقليمية منها الهيئة العربية للطاقة الذريّة والوكالة الدولية للطاقة الذريّة، ولمزيد التعريف بالمركز وجه ممثلو الوزارة دعوة الى النواب لزيارته والاطلاع على نشاطه وعلى التقنيات النووية المعتمدة.

بين ممثلو الوزارة أن بلادنا كانت من الدول السباقة في مجال الطاقة النووية وهي من المساهمين في تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذريّة سنة 1957، كما أنها أول من اقترح اعتماد هذه الطاقة في تحلية مياه البحر ايمانا منها بدورها في الحد من التكلفة وفي الحفاظ على البيئة خلافا للاعتقاد السائد، ملاحظين في هذا الإطار أن تونس لم تحافظ على هذا السبق بل شهدت فترة من الركود إثر حل "الهيئة الوطنية للطاقة" في السبعينات مما أحدث فراغا لم يقع تلافيه الا في التسعينات من خلال بعث "المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية" وأضاعت بلادنا فرصا هامة للاستثمار في هذا المجال الواعد ولتطويره نتيجة غياب الاطار القانوني الذي بقي قائما على معايير من فترة السبعينات لم تعد تواكب التطور الهام في هذا القطاع وقد أدى هذا إلى تردد الشركاء في التعامل مع بلادنا في هذا المجال، وأكد ممثلو الوزارة تعويلهم على المؤسسة التشريعية قصد تحيين التشريعات ووضع اطار قانوني مناسب، واعتبروا أن هذه الاتفاقية خطوة أولى وأساسية لحماية الأشخاص والممتلكات من الأضرار المادية والمعنوية كما أن الانضمام لها سيفتح المجال لتطوير النشاط النووي في تونس ودعوا إلى السعي لتجاوز الفراغ القانوني لإعطاء إمكانيات أكبر للنشاط النووي.

بالنسبة إلى اعتماد الطاقة النووية في انتاج الطاقة، بين ممثلو الوزارة أن برنامج تونس النووي تضمّن بناء مفاعل نووي لإنتاج الطاقة الكهربائيّة وتم اعداد دراسات حول اعتماد الطاقة النووية واختيار المواقع المناسبة ودراسة التقنيات التي يمكن اعتمادها لكن هذه الدراسات لم تعتمد ولم تحيّن نتيجة غياب برنامج رسمي واستراتيجية واضحة في هذا المجال، لكنهم أكّدوا أنّ الظروف اليوم صارت مهيأة لوضع استراتيجية للاستعمالات السلمية للطاقة النووية بما فيها إنتاج الكهرباء مؤكدين أن الأمن الطاقي لا يمكن تحقيقه فقط عبر تطوير مشاريع الطاقات المتجدّدة بل أيضا عبر الاستثمار في الطاقة النووية وأكدوا ضرورة أن يتنزل المشروع في إطار توجه استراتيجي للدولة التونسية لا سيما أن لديها العديد من الكفاءات بالإضافة إلى الخبرات المطلوبة واللازمة للانطلاق في تنفيذه.

وأشاروا إلى أن عددا من الدول العربية شرعت في تنفيذ مشاريع لاستخدام المفاعلات النووية لتوليد الطاقة كما أن نسبة كبيرة من إنتاج الطاقة في العالم تأتي من الطاقة النووية وهي طاقة متطورة ليست لها انبعاثات غازية وتؤمن إنتاجا طاقيا من الكهرباء مستداما ومستقرا دون توقّف فضلا عن أن محطات الطاقات النووية من الجيل الجديد يمكن أن تدوم بين 60 و80 سنة وأنّ كلفة إنجازها في انخفاض مستمر ولم تعد تتطلب إجراءات معقّدة أو أسسا تمهيدية مثل وضع مفاعل نووي تجريبي كما في السابق، فضلا عن أن تمويل مثل هذه المنشآت لم يعد مكلفا ويتوقف على الاتفاق المبرم مع الشركات المنفذة للمشروع كمنحها حق الاستغلال لفترة متفق عليها، كما أن اعتماد هذه الطاقة يحد من تكلفة الكهرباء وبالتالي يفضي إلى ازدهار قطاع الصناعة، أما بالنسبة إلى السلبيات فتتمثل أساسا في تأثيرها على البيئة لكن هذا التأثير يعد أضعف بكثير من تأثير الطاقة المتولدة من الفحم الحجري أو البترول.

شدّد ممثلو الوزارة على أنّ الظروف ملائمة لتطوير برامج ومشاريع قائمة على الاستعمالات السلمية للطاقة النووية خاصة لما لبلادنا من موارد بشرية متخصصة في هذا المجال كما أن الدراسات الأولية جاهزة وتحتاج فقط إلى التحيين مع توفر الهياكل الإدارية والتقنية المساندة مثل "المركز الوطني للتكنولوجيا النووية" و"المركز الوطني للحماية من الأشعة" و"الشركة التونسية للكهرباء والغاز".

وفي سياق آخر نفى ممثلو الوزارة وجود نفايات مشعة ببلادنا ملاحظين أن الأمر مجرد اشاعات مغرضة وأكّدوا في هذا الإطار أنه سيتم تجهيز "المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية" قريبا بمخابر متطوّرة ستقوم بمسح إشعاري وتركيز محطّات.

في ختام الجلسة، أكّد أعضاء اللجنة أهمية هذه الاتفاقية وأبدوا استعدادهم لمراجعة المنظومة التشريعية بما يخدم مصلحة البلاد كما أشاروا إلى وجوب توفّر سياسة فاعلة وواضحة في انتاج الطاقة.

السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

I. قرار اللجنة

أنهت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد **2024/63** المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، وقرّرت خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 24 جويلية 2024 الموافقة عليه وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام.

قائمة أولية النواب المحترمون السادة: أحمد السعيداني، حاتم لباوي، ماهر الكتاري، فخر الدين فضلون، نجيب العكرمي.

الكلمة للنائب المحترم السيد أحمد السعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمسة عشرة دقيقة.

السيد أحمد السعيداني

شكرا السيد الرئيس،

باسمي وباسم الزملاء في كتلة الخط الوطني السياسي نرحب بكل ضيوفنا اليوم تحت قبة مجلس نواب الشعب.

كما كنت ولا زلت سأظل على قناعة راسخة بأن الطريق إلى تحقيق السيادة الطاقية في تونس يمر عبر مسلكين إثنين لا ثالث لهما، أولهما فتح ملف الطاقات الأحفورية في تونس ورسم خطة وطنية للاستفادة من مقدرات البلاد الطاقية سواء في النفط أو الغاز الطبيعي أو الغاز الصخري. ثانيهما أو المسلك الثاني هو ضرورة وضع خطة واستراتيجية وطنية للاستغلال السلمي للطاقة النووية.

وفي كلا المسلكين هناك ما هو آني يتعلق باللحظة الراهنة وما هو مرحلي وما هو طويل المدى وعدى عن ذلك فكل ما يتم الاصطلاح على تسميته بالطاقات المستجدة والطاقات النظيفة وطاقات مستدامة وغيرها من النعوت والتوصيفات لا تتجاوز كونها مسكنات ألم موضوعية واعذروني في الكلمة بل لعب أطفال تحاول كبريات الشركات الطاقية إقناع الشعوب المقهورة بها ليستمر التعويم على الغاز والنفط لأكبر حيز زمني ممكن وتطيل بذلك في زمن أو فترة احتضار الشركات النفطية والغازية العملاقة.

ما يتم الحديث عنه في بلادنا الأشهر الأخيرة من ضرورة استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر وهو على فكرة ليس بأخضر وترفض دول الشمال انتاجه على أراضيها لما له من أضرار بيئية لا يمكن توصيفها إلا بأنها دمار شامل للبلاد والعباد.

من هنا أدعو إلى إعادة النظر ومراجعة ملف إنتاج الهيدروجان الأخضر في تونس فبعد أن رفضت جل دول الشمال انتاج الهيدروجان الأخضر، الحكومة التونسية تتورط في التوقيع على اتفاقية إنتاجه بالرغم من علمهم المسبق بأثاره المدمرة والكارثية وقد بدأت الحكومة التونسية في رسم استراتيجية للهيدروجان الأخضر في سنة 2022 ووجب تتبع كل من تورط في مغالطة السيد رئيس الجمهورية حول الجدوى الاقتصادية الصفرية والمنعدمة لهذا المشروع وكل من فتح الباب لتكون تونس مخبر تجارب دون وضع التكاليف البيئية والاجتماعية لهذا المشروع بعين الاعتبار.

إذن بعيدا عن هذه المساحيق التجميلية ولعب الأطفال التي يسوقونها للعالم، الحل الآني والراهن في نفطنا وغازنا والحل على المستوى المتوسط والبعيد سيكون في الطاقة النووية ولا شيء غير ذلك.

سيدي الوزير، يقول المثل العربي بأن حبل الكذب قصير ولكن عندما يتعلق بالكذب السياسي وخصوصا في اغتيال آمال

وطموحات الشعوب التي تتوق نحو التحرر الوطني الناجز والانعتاق الاجتماعي الفعلي والحقيقي، فهذا الحبل قد يستمر لسنوات وربما لعقود مثل الملف الراهن.

اتفاقية اليوم يجب أن نخرجها من النظرة الجزئية والقاصرة في تناول اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، يجب أن نخرج من تناولها كاتفاقية قانونية إلى اعتبار جلسة اليوم بمجلس النواب خطوة نحو وضع استراتيجية الاستغلال السلمي للطاقة النووية ببلادنا وأريد أن أعرض الأمر من وجهة نظر تاريخية وسياسية.

1) 29 جويلية سنة 1957 الدولة التونسية من الدول التي ساهمت في إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

2) في أواخر سنة 1962 تم استدعاء العالم النووي التونسي البشير التركي من مقر عمله بفيانا بالنمسا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ليلتحق بتونس بطلب من رئاسة الجمهورية ليساهم في تكوين مؤسسة ومركز "المؤسسة التونسية للطاقة النووية" "ومركز تونس قرطاج للأبحاث النووية السلمية".

3) لقراءة الأمر في سياقه التاريخي كانت العلاقة متوترة جدا بين الحبيب بورقيبة والمعسكر الغربي خصوصا فرنسا بعد الأحداث التي شهدتها معركة الجلاء عن بنزرت بين 19 و22 جويلية سنة 1961.

أيضا التأثر الكبير للحزب الدستوري بأفكار أحمد بن صالح الذي صعد بالحزب صعودا صاروخيا مما أدى إلى تغيير اسم الحزب يوم 22 أكتوبر 1964 الى الحزب الاشتراكي الدستوري.

في العالم أواخر 1962 وبالتحديد في 14 أكتوبر 1962 ربما هي البداية الفعلية والحقيقية للحرب الباردة وأزمة الصواريخ السوفياتية في كوبا.

الحبيب بورقيبة فكر في أبعد من الاستغلال السلمي للطاقة النووية وباستدعائه للعالم البشير التركي والذي كان أول من وضع تصورا لتحلية مياه البحر بمفاعل نووي بطاقة 75 ميجا وات وقادرة على تحلية 150,000 م3 يوميا، كان مشروعه الأولي نضج وخرج إلى النور في مارس 1963 عندما توجه به إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية جوبه بالمماطلة وبالتسويف، توجه المرحوم البشير التركي إلى الاتحاد السوفييتي في جوان 1963 ولقي الترحاب وعرض رئيس مجلس الدومة ورئيس الوكالة السوفياتية للطاقة الذرية أن يمول البرنامج النووي التونسي كاملا ولكن تم إجهاض هذا المشروع سنة 1969.

في نفس السنة ترشح البشير التركي لرئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يكتف ممثل تونس بعدم التصويت له بل قام بحملة شعواء من أجل إثنائه عن الوصول إلى مقعد الرئاسة.

وتم إجهاض النووي التونسي والبرنامج النووي التونسي سنة 1969 ومن عجائب الزمان أن بعض الدول مع احترامنا للأشقاء ولد الملف التونسي النووي التونسي ومات وهذه الدول لم تتأسس بعد، واليوم تنتصب بعض هذه المشايخ والدويلات لتعطي الدروس للتونسيين في الديمقراطية وفي القانون وفي حقوق الإنسان.

يقول البشير التركي عن تلك الأيام بعد أن تم إحراق العديد من المخطوطات التي خطها والأبحاث التي خطها بخط يده كانت حرب إبادة على البحث العلمي بتونس.

4) في عهد بن علي يوم 15 فيفري 1989 شرعت الهيئة العربية للطاقة الذرية في النشاط ومقرها الدائم تونس العاصمة.

5) سنة 1993 تم في تونس بعث المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية ولا علاقة لهذا المركز بأي نشاط في المجال الطاقي.

6) نصل إلى سنة 2006 حيث تم توقيع اتفاقية مع فرنسا بموجبها سنتعاون من أجل تركيز مفاعل نووي بطاقة 600 ميجاوات بين الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية وبين الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتم إفشال هذا المشروع.

7) نصل إلى زمن الباجي قايد السبسي وقعنا في موسكو في روسيا مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الاستغلال السلمي للطاقة النووية بتاريخ غرة جوان 2015 ولم تكن إلا لصرف الانتباه عن الوثيقة المشبوهة التي ليست في حوزة التونسيات والتونسيين إلى يومنا هذا والتي وقعها مستشار الباجي قايد السبسي مع الأمريكيين مع وزير الخارجية جون كيري دون حضور وزير الخارجية التونسي قبلها بشهر واحد.

إذن هنا من الممكن أن نتساءل بورقيبة هو الذي قام بدعوة البشير التركي إلى تونس وهو الذي أمره بأن يكون أب النووي التونسي وبورقيبة أيضا من قرر اغتيال البرنامج النووي التونسي في مهده.

الأبحاث المتعلقة بالنشاط النووي في تونس بين السنوات 1962 1969 كانت متقدمة بالنسبة إلى البرنامج النووي لكل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية، أي نوع من الضغوط السياسية قد مورس على الحبيب بورقيبة للتخلي عن البرنامج وبأي ثمن؟

سرعان ما تم صرف النظر أيضا عن مشروع المفاعل النووي بتونس والطرف الفرنسي موضوع اتفاقية ديسمبر 2006 لصالح مصفاة نفط الصخيرة لم تنجز أيضا ولا نعلم حجم الضغوط التي مورست على نظام بن علي للتخلي عن المشروع وأيضا بأي ثمن؟

في المحصلة اذن نحن اليوم نستعيد حلم البشير التركي بعد أكثر من 62 عام الطاقة النووية طاقة نظيفة، آمنة وغير مكلفة حين تدخل في مرحلة الإنتاج ولكن هل أن النظام التونسي يمتلك اليوم من الجدية في طرح الملف الشيء الذي يخوله تحويل الحلم إلى واقع معيش؟ وهل أننا أعددنا العدة جيدا لمجابهة الضغوط الخارجية التي ستتجدد؟

سيدي الوزير، أنت لست مطالبا بالإجابة عن هذه الأسئلة، اذ أن معضلة التعويل على التكنوقراط مع احترامنا لموسوعيتك الأكاديمية في المعارك الراهنة، لا يستطيع التكنوقراط إلا التصرف على أساس وأنهم يصرفون الأعمال لا أكثر ولا أقل وهذا ما علمتنا إياه التجربة في تونس.

ملف الاستغلال السلمي للطاقة النووية لن يكون وقعه أقل ضررا وأقل شططا على أعداء الشعوب التائقة نحو الحرية من الموقف التونسي في تجريم التطبيع والموقف التونسي من الحق الفلسطيني التاريخي.

سيدي الوزير، إن عملية استنطاق التاريخ تعلمنا أن الدول لا يمكن بناؤها فقط عن طريق النوايا الحسنة وأن الدول لا تبنى فقط عن طريق السرائر الطيبة وأن الدول لا تبنى فقط عن طريق البواطن والدواخل العفيفة، عملية بناء الدول تتم عن طريق الإرادة الصلبة والتخطيط الجيد والإنجاز المتقن وأن يساير كل ذلك بالنقد المتواصل.

أعود إلى منشور صفحة رئاسة الجمهورية على موقع التواصل الاجتماعي يوم أمس حيث ورد التالي ذكره:

"أوضح رئيس الدولة أن الإرث ثقيل وحجم الخراب الكبير ولكن يجب أن يتحلى كل مسؤول بعقلية المناضل الذي يدافع عن وطنه وشعبه وأن يكون شعاره في كل وقت أنني فداء لهذا الوطن العزيز".

في الحقيقة كلام جميل لكن هل نمتلك رؤية جماعية في تنزيل جمال هذه الكلمات على أرض الواقع؟ من الجيد بل من المفروض ومن المسلمات أن يتحلى المسؤول بعقلية المناضل ولكن المناضل بلا بوصلة ترشده أي بلا برنامج استراتيجي واضح المعالم لا يمكنه إلا التخبط ويسقط في ممارسة سياسية ملؤها الارتجال والاعتباطية وللأسف حتى العشوائية.

تحقيق الشعارات التي نرفعها من سيادة وطنية وعدالة اجتماعية قوامهما التعويل على الذات لا تكون بتسمية مسؤول ثم نطلب منه الانخراط في حرب تحرير وطني دون تمكنه من الأدوات المناسبة لخوض هذه المعركة من ممكنات عمل نظرية قوامها الخطط الوطنية في المراحل الآنية والمتوسطة وطويلة المدى.

الزملاء المحترمون، لاحظنا عندما كنا بصدد مناقشة قانون المالية أن بعض الوزراء لا ينطبق عليهم إلا المثل القائل تسمع جعجعة ولا ترى طحينا، وهذا الكلام ليس موجها لسيادتكم.

بعض في خطابه لا يخاطب مجلس نواب الشعب ولا يخاطب المجلس الوطني للجهات والأقاليم ولا يخاطب أوسع فئاتنا الشعبية، وإنما يخاطب رئيس الجمهورية بنفس المعاجم السياسية والتحررية والوطنية لإرضاء الرئيس والحال أن كل ما يطرحه متناقض تماما مع فلسفة المعارك الوطنية من أجل التحرر الناجح.

وعليه سيدي الوزير، في هذا الظرف المتسم بجغرافيا سياسية مضطربة متحركة ومتغيرة، واهم في حكومتكم من يعتقد بأن الجهوزية الأمنية والعسكرية في تونس وحدها قادرة على حماية البلاد ولنا في التاريخ عبر ورغم فخرنا الشديد بقواتنا المسلحة الأمنية منها والعسكرية لا يمكن مقارنة إمكانياتنا مع إمكانات الجيش العراقي والحرس الجمهوري العراقي في 2003 ولا تقارن مع إمكانيات الجيش الليبي في 2011 ولا تقارن مع إمكانيات الجيش السوري في الأسابيع الأخيرة.

العامل الحاسم في معركة التحرر الوطني الناجز هو الشعب الذي وجب تشريكه في هذه المعركة، سياستكم الاتصالية خاطئة بل كارثية ولا يمكن تعبئة الشعب التونسي من خلال موقع يتيم لرئاسة الحكومة أو لرئاسة الجمهورية على مواقع التواصل.

سيدي الوزير، بناء على ما تقدم سنصوت بنعم لتمرير الاتفاقية ولكن نؤكد أن خطوة واحدة لا تستطيع أن تحجب مسيرة الألف ميل وعليه وجب أن تستتبع بخطوات ثابتة في ترسيخ دعامات السيادة الغذائية أولا والسيادة الطبية والصناعات الدوائية والصحة الشعبية ثانيا، الشعب الذي لا يمكن تجويعه والشعب الذي يمتلك لقاحاته وأدويته قادر على اجتراح المعجزات.

إن لم نقم بوضعه في مكانته البشير التركي حيا فلنعده إلى مكانته ميتا وإن لم نتمكن من استثماره حيا فلنستثمر في الرجل ميتا. شكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير وبالطاقم الذي معكم،

نثمن فعلا انضمام الدولة التونسية لمثل هذه الاتفاقيات خاصة ونحن أمام عجز طاقي وقد طال وأصبحت مظاهره ظاهرة خاصة في الولايات الداخلية أو المناطق الداخلية، فنحن في فصل الشتاء عندما أحدثكم عن شتاء القصرين وشتاء عين دراهم وجندوبة والكاف ليس بشتاء تونس العاصمة والسواحل، يعني الكهرباء ينقطع في اليوم ثلاث وأربع مرات وهذا لا يفسر إلا بالعجز الطاقي وعند اطلاعي على التقرير نجد أن إنتاج الكهرباء بالطاقة النووية أصبح غير مكلف وأصبح معقولا، يعني حان الوقت سيدي الوزير وكحكومة أن تفكر الدولة التونسية في إنتاج الكهرباء فعلا من الطاقة النووية لعلنا نتجاوز هذه التبعية للغاز الطبيعي وهذه التبعية لبعض الدول المجاورة والتي أعتبرها في بعض الأحيان تبعية مهينة ونحن نتحدث على التحرر الوطني أو إتمام التحرر الوطني.

سيدي الوزير والحديث موجه لكم كوزير تعليم عالي وأنا إبن القصرين وسبق وقد حدثتكم أن القصرين عبر الحكومات المتتالية منذ حكومة بورقيبة وبن علي والعشرية والكم من السنوات في 25 جويلية لم يتغير شيء ولم نر أي إحداثات جديدة بولاية القصرين فيما يخص التعليم العالي وبقي الطالب القصريني أو التلميذ الناجح من القصرين غريبا ومتغربا ومهاجرا داخل وطنه، يعني أصبحنا مجبرين مثلما كنا في عهد بورقيبة إلى يومنا هذا بالهجرة الداخلية بحثا عن العلم.

سيدي الوزير، لم يتغير شيء ولم نر شيئا رغم تتالي الوزارات والوزراء حتى في مسار 25 جويلية وعليه نأمل منكم أنتم كوزير أن تتركوا بصمتكم في ما تبقى من زمن باحداث، ولا يمكن أن أقول لك الاختصاص لكثرة تعطش تلك الأرض لإحداثات جديدة ونحن نبارك كل ما تفعلونه رغم بساطته فالقصرين في حاجة إلى إحداثات جامعية أخرى وقد مللنا الهجرة والمبيتات ومللنا بقاء أبنائنا في محطات سيارات الأجرة يحملون محافظهم على ظهورهم للذهاب للدراسة ثم يعامل مثل القاطن بالعاصمة أو في العواصم.

سيدي الوزير، نتمنى أن تخرجوا من بوتقة تصريف الأعمال وتنشؤوا على الأقل إحداثات جديدة في التعليم العالي بالقصرين خاصة أنها قطب فلاحي وصناعي بالمواد الانشائية الجديدة وأجدد شكري وترحابي بكم تحت قبة البرلمان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للسيد النائب المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الاحرار له ست دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير،

سأجزئ مداخلتي الى قسمين، الفقرة الأولى ستكون سياسية نوعا ما لأننا نرى أن هناك في وزارتكم مسألة ناقصة وأعتقد أن الجميع يعرف ذلك وان شاء الله يتم تفادي ذلك، وهو عدم وجود كتابة دولة للبحث العلمي وهذا أمر مهم ومهم جدا ونعرف أن البحث في البلدان المتقدمة عنده أهمية كبيرة جدا في التقدم وفي

تصنيف البلدان وأعتقد أن هذا من أولى الأولويات التي يجب من سيادتكم أن تخاطبوا بها سيادة رئيس الجمهورية وتقولون بأن كتابة الدولة للبحث العلمي أمر مفروغ منه ويجب أن يتوفر لدينا هذا الهيكل.

فلا يعقل أن يجد الدكاترة والباحثين الذين تخرجوا أنفسهم "sans vis à vis" وفي السابق كانت هناك ميزانية مرصودة للبحث العلمي والآن لم يعد هذا موجودا وأنا اطلع وأرى وأقابل عديد الباحثين وعديد الدكاترة في جل المجالات عندهم إشكالية كبيرة لأن كتابة الدولة للبحث العلمي ألغيت وبالنسبة لي هذا شيء غير معقول.

مسألة أخرى الآن في تاريخنا الحديث لتونس أكثر فترة تطور فيها التعليم والتعليم العالي هو حين تم دمج الوزارات وبالنسبة لي كتصور وكشخص أمارس السياسة، يجب أن تكون هناك وزارة موحدة تسمى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني وأهمية التكوين المهني الموجود، لكن هذه سلسلة موجودة، هذه سلسلة التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني ونذكر بالتجربة التي كانت عندنا في تونس ومدى نجاحها لأن كل شيء مرتبط ببعضه وبهذه المناسبة حين تركز وزارة تشمل كل السلسلة التربوية بالتكوين المهني وأؤكد وأعيد على التكوين المهني وهو الآن في وزارة أخرى وتنقصه عدة إمكانيات حيث يجب أن يكون التكوين المهني لازم أساسا من الإدماج الاقتصادي والإدماج المهني للفئات الهشة الذي ينادي به سيادة رئيس الجمهورية وهذه مهمة جدا.

ويمكن أن أقدم لك مثالا آخر بين وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط هذا الثلاثي يجب أن يكون سويا وأعرف أن هذا تصور سياسي خارج عن الموضوع لكن كان يجب أن أقوله كتصور جديد للمرحلة القادمة ولم لا ويمكن أن تكونوا موافقين أو لا، فهذه أمور سياسية توجه فيما بعد إلى السياسيين أصحاب القرار.

بالنسبة إلى هذه الاتفاقية فليس فيها أي إشكال لأنه في إطار هذه الاتفاقية هو ليس إلا إطارا قانونيا يمكننا من طلب التعويض في حالة حصول أضرار نووية ناجمة على الأنشطة النووية في محيط تونس البحري والبري ولا يمكن لأحد أن يناقش فيه ولا أن يكون ضده لأن هذا يعطينا غطاء قانونيا على الأقل إذا كانت هناك إشكاليات.

لكن أريد أن أسأل كما أن الزملاء قالوا بأن النووي " c'est une énergie décarbonée" وهناك فرق بينها وبين "énergie propre" لأن "énergie nucléaire c'est pas l'énergie propre" وسامحني سيدي الرئيس إذا تكلمت الفرنسية قليلا وأعرف أنك لا ترغب في أن أتحدث كثيرا بالفرنسية ولكن ما باليد حيلة في بعض الأحيان أضطر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

احتراما لدستور البلاد.

السيد ماهر الكتاري

ونحن نحترمه، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نحن نعرف وسأرجع بك للتاريخ قليلا في 13 فيفري 1960 قامت فرنسا بتجربة نووية في الهواء الطلق وأول قنبلة نووية فرنسية في الصحراء الجزائرية ونعرف أن النووي يمكن أن يدخل في " les napes créatiques" وقد قمنا بدراسات فهل ما زالت هناك آثار؟ ولم يمض الكثير على سنة 1960 فالنووي يستمر مئات السنين ويبقى موجودا ولم يبق لدي الكثير من الوقت لكن هناك الكثير من الجدل بين الطاقة النووية والفوتوفولتيك ويمكن الحديث في هذا في مجال آخر ومرحلة أخرى. وشكرا. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بالسيد وزير التعليم العالي وبالإطارات المرافقة له،

السيد رئيس مجلس النواب، لا يمكنني أن أتغاضى عن مسألة مهمة لا بد من طرحها اليوم وخاصة وأن أعمال المصادقة على ميزانية 2025 قد تمت بامتياز وهذا أقل ما يمكن أن نوصف به هذه العملية.

رأينا جميعا وسأتحدث باللغة العامية وكلامي موجه إلى الشعب التونسي، في الآونة الأخيرة رأينا الهجمة الممنهجة غير مسبوقة ولكنها كانت متوقعة على مجلس النواب بكافة هياكله وبكافة أعضائه، وكنا في الحقيقة ننتظر هذا لأننا رأينا كيف وقف مجلس نواب الشعب سدا منيعا أمام محاولات الردة وخاصة في الانتخابات الرئاسية السابقة، وهنالك جهات بعينها بحثت و"تكتكت" وصولا إلى مسألة قانون الميزانية حيث سخرت كل إمكانياتها وإمكانيات مالية كبيرة جدا وصفحات "sponsorisé" وأخذت تقريبا أغلب النواب نائبا نائبا وصرنا كلنا لوبيات وصرنا كلنا مرتبطين.

أريد أن أقول لكافة الشعب التونسي وأوجه لكم من خلال هذه العدسة انتماؤنا الوحيد هو للراية التونسية، نحن عندما ترشحنا للانتخابات التشريعية كنا واعين بالرهانات التي أمامنا، كنا في أغلبنا غير متحزبين، حزبنا الوحيد هو تونس لا غير وانخرطنا في مشروع 25 جويلية الذي سنواصل الدفاع عنه بكل ما أوتينا من آليات قانونية وهيهات وننتظر منكم هجمات أخرى ولكن فليكن في علمكم أن الشعب التونسي على درجة من الوعي ويفهم هذه العملية ونتمنى من الله أن يحفظ تونس ويحفظ مجلس النواب وكل النواب لأن مجلس نواب الشعب بنوابه على دراية بما يقومون به وصادقين وارتباطهم بالوطن لا غير.

ثم أمر، اسمح لي السيد رئيس مجلس النواب إلى مسألة مهمة وهي التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، منطقة الشرق الأقصى وخاصة وتحديدا سوريا، نعرف أن في القراءة الجيو سياسية ارتباطات وقوى وهناك من يخطط لإعادة ترتيب النفوذ في هذه المنطقة.

صحيح لسنا من المناطق التي يمكنها أن تكون في عزلة على ما يمكن أن يحاك في الكواليس ولكن ثقتنا كبيرة في مؤسساتنا خاصة العسكرية والأمنية وخاصة أن هناك اليوم ممن يحاول أن يتربص ويركب على الظروف التي يمكن أن تحولها إلى إشكاليات لتطبيق أجندا إقليمية خارجية في بلادنا ونتمنى من الله أن يحفظ بلادنا ما دام فيها نساء أحرار ورجال أحرار لن يصيب تونس إلا خيرا إن شاء الله.

ثم نمر إلى مسألة أخرى ذات علاقة بمسألة الساعة، النووي وما أدراك ما النووي، في اعتقادي أقوى نووي هو هذا (أشار السيد النائب إلى الهاتف) السلاح النووي الذي بحوزة أبنائنا من المتمدرسين والمتعلمين، اليوم لا بد من أنه تكون لدينا خطة واضحة المعالم لتحصين أبنائنا لأن الحقيقة الفضاء الرقمي من خلال المحاميل التي هي في متناول أبنائنا أصبحت تحل محل الأسرة وتحل محل العائلة وتضرب منظومتنا القيمية وتهدم السلامة الفكرية والجسدية لأبنائنا.

اليوم وزارة التعليم العالي مع بقية الوزارات لا بد من أن تكون لديها خطة لتحصين راهننا ومستقبل أبنائنا.

ثم أمر بسرعة إلى نقاط أخرى تتعلق بالمجال، سيدي الوزير لا يمكنني أن أتحدث دون التعريج على مسألة الدكاترة العاطلين وسأبقى أتطرق إلى هذا الموضوع.

الدكاترة العاطلين، ثروة وطنية بامتياز وإدماجهم في الشأن العام في الوظائف العمومية، في الوزارات من خلال نواة البحث لا يمكن إلا أن يعطينا دفعا، نريد أن نجد لهم حلولا سواء نشجعهم على الانتصاب الخاص، يعني بعث المشاريع بتمويلات في متناول هذه الشهادة أو كذلك الارتباط بالقطاع الاقتصادي الخاص وتحفيزهم حتى ينخرطوا فيه ويعطون فائدة فيه.

ثانيا بعجالة، مسألة البحث العلمي سيدي الوزير، لا بد أن نفكر اليوم في إحداث صندوق تحفيز البحث العلمي والابتكارات وهذا مهم جدا لبلادنا. كذلك لا بد من أن يكون البحث العلمي مرتبطا بحاجاتنا الوطنية الاقتصادية.

ثم نقطة أخرى أتوجه بها لك سيدي الوزير، وحدة البحث بالمهدية كانوا قد توجهوا لمجلس النواب، لجنة التربية بمسألة إغلاق الوحدة هذه التي انجر عنها عدم صلوحية عينات أكثر من 60 باحثا وقلتم لنا في مراسلة أن هناك تحقيقا في الغرض.

نتمنى منكم إفادتنا بهذا ونتمنى لكم التوفيق ونتمنى من الله أن يحفظ تونس الغالية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والله عبارة "تكتكت" يمكن إضافتها إلى معجم اللغة العربية، مصطلح جديد.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق.

السيد نجيب العكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

اليوم نناقش موضوع هام جدا يتعلق بالطاقة النووية وخاصة أن هذا المشروع عرض على لجنة الشؤون الخارجية وهذا في حد ذاته يكتسب أهمية خاصة وأن البحث العلمي هو مسألة سيادية وطنية منفتحة على جميع الاختصاصات، سواء في المسائل الوطنية أو حتى في العلاقات الخارجية.

هذا المشروع يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، فخاصة نحن نعلم أن تونس كانت من الدول الأوائل التي انخرطت في مشروع الطاقة الذرية منذ خمسينات القرن الماضي وانخراط تونس يكمن في وعيها بأهمية استعمال الطاقات الذرية أو الطاقات النووية في المجال السلمي وخاصة في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية وأيضا في المجال الصحي وأيضا حتى في المجالات الأخرى.

فتونس ساهمت بطبيعة الحال في طرح أول فكرة إنتاج الطاقة الكهربائية من المفاعل النووي وهذا البرنامج ربما أعيد طرحه في السنة الفارطة مع السيد الوزير السيد منصف بوكثير مع الهيئة العربية للطاقة الذرية التي تعهدت بمساعدة تونس على إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الذرية، هذا تقريبا في تقرير سابق.

أيضا لا بد أن يكون للبحث العلمي خاصة الجامعي دور كبير في هذا المجال، بمعنى أنه لا بد من تطوير كل البحوث المرتبطة بالطاقات الذرية خاصة وأن المركز الوطني للطاقة النووية بسيدي ثابت لا يمكن لوحده أن يكفي لتطوير البحث، ونحن نعلم أن هذا المركز أنشئ منذ 1993 وتقريبا إلى حد هذه اللحظة ما زال يعاني من نقص كبير في عدد الباحثين حتى أن عملية اختيار الباحثين داخل هذا المركز لا تتم بالطريقة الجيدة والمناسبة.

بمعنى أن هناك بعض الباحثين الذين تقدموا في التناظر لهذا المركز في اختصاص مثلا الفيزياء النووية، لكن اللجان تقوم باقتراح الانتداب لفئات أخرى أو لباحثين آخرين لا يمتون بعلاقة بالبحث في الفيزياء النووية.

وهذا يثير العديد من نقاط الاستفهام، هل أن هذا المركز جعل من أجل تطوير الطاقات النووية أو أنه فقط مركز للطاقات النووية، في حين أن الباحثين داخله لا يمتون بعلاقة بهذا الشأن النووي؟ والدليل هناك العديد من التشكيات من الباحثين في هذا الشأن وخاصة أن هناك بعض الباحثين لهم إنجازات وبحوث علمية في الشأن النووي وقدموا أبحاثا سواء في العالم، في أمريكا، في أوروبا في هذا الشأن ولن أذكر الأسماء لأن هؤلاء الباحثين هم كفاءات، فكان من المفروض إعطائهم الأولوية في هذا المركز الذي جعل أساسا لتطوير البحث النووي هذا في جانب، في علاقة بتطوير البحث العلمي في الجانب النووي، أيضا لا بد للوزارة أن تضع برنامجا وطنيا لإنتاج الطاقة النووية خاصة أن هذه طاقة نظيفة.

أيضا لا بد من الوزارة أن تنتج الطاقات النووية في علاقة بالقطاع الصناعي ليس فقط بالقطاع البحثي القطاع الصناعي، خاصة أننا نعلم أن مثلا الحوض المنجمي جهة قفصة هي أكثر منطقة يعاني سكانها من الأمراض السرطانية نتيجة الإشعاعات الصادرة من المواد المنجمية والمعامل الكيميائية المنتصبة هناك وهذا بالإحصائيات، قفصة في المرتبة الأولى وطنيا على مستوى الإصابة بالأمراض المسرطنة الناجمة حسب بعض الدراسات عن الإشعاعات الصادرة من المواد المنجمية والكيميائية في المنطقة.

فكان من المفروض وضع فرع لمركز البحوث الوطنية النووية في جهة قفصة، هناك أولا تقريب البحث العلمي للطلبة وقفصة هي اليوم تتحول لتصبح قطبا جامعيا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رياض جعيدان غير منتمي، له عشر دقائق تفضل.

السيد رياض جعيدان

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

أولا لو تسمح لي السيد الرئيس لدي ملاحظة منهجية فيما يخص مثل هذه القوانين الأساسية التي تطرح علينا.

صحيح اليوم حضر معنا السيد وزير التعليم العالي، مرحبا به وبالوفد المرافق له، الموضوع المطروح علينا مشروع المصادقة على هذه الاتفاقية هذا حقيقة يهم العديد من الوزارات، هناك ملاحظات نريد أن نبدأ بها تهم مجال الطاقة، كنا نود أن يكون معنا وزير الطاقة والبيئة، وزارة الخارجية لأن هناك اتفاقيات نريد أن نتساءل عنها فيما يخص الاتفاقيات الثنائية بين تونس وفرنسا أو تونس وروسيا في مجال الاستعمال السلمي للطاقة النووية، العدل، التشريع، حتى العضو المكلف بالتشريع لدى رئاسة الحكومة، كنا نتمنى لو يكون حاضرا معنا لأن تونس لا بد أن تلائم تشريعها الوطني مع هذه الاتفاقية ونحن للأسف دائما مشاريع القوانين هذه لا تأتينا من الوزير المعني مباشرة.

نتمنى أن نغير منهجية مناقشة مثل هذه القوانين، لأنه نرى في بلدان في تجارب مقارنة أخرى وحتى تونس سابقا كنا نستطيع أن نرى في مشروع قانون أساسي تجد ثلاثة وأربعة وخمسة وزراء معنيين بالمسألة لأن الموضوع هو ملف متعدد الأطراف المتداخلة.

تونس سيدي الوزير، من أول الدول التي خططت لاستعمال واستغلال الطاقة النووية وتونس من الدول المؤسسة للوكالة الدولية للطاقة النووية في 1957.

تعرفون أن بلادنا دخلت منذ الثمانينات في مشاورات سياسية وتقنية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مع بعض الشركاء الذين لديهم تجربة وخبرة مثل فرنسا، عقدنا معها الاتفاقية عام 2009 وكذلك روسيا عقدنا معها مذكرة التفاهم في 2016.

حقيقة لا نعرف ما حدث فيما بعد، هل تواصل التعاون الدولي الثنائي مع هذه البلدان أم توقف؟ اليوم كما أكده الزملاء، تقريبا الظروف أصبحت مهيأة للاعتماد على الطاقة النووية كحل مستدام في مختلف الاستعمالات السلمية والعلمية والتقنية وأبرزها كما قال الزملاء في مجال إنتاج الكهرباء.

اليوم تعرفون أن هناك محطات تسمى الجيل الجديد من المحطات النووية التي يمكن أن تعمل حتى 60 أو 80 عاما ولا تكلف أموالا طائلة. نحن دائما لدينا مشكلة الإمكانيات لكن اليوم هناك محطات لا تكلف الكثير، كلفة إنجازها في انخفاض مستمر وحتى الإجراءات ليست معقدة.

ورأينا بعض الدول القريبة منا أنجزت مفاعلات نووية مثل الإمارات ومصر وهناك دول مجاورة لنا مثل المغرب والجزائر تعمل في هذا المجال. لذا آن الأوان أن يكون لدينا مفاعل نووي خاص بنا خاصة أمام مشكلة العجز الطاقي في بلادنا.

تونس أعتبرها تأخرت كثيرا في وضع استراتيجية وطنية للاستعمالات السلمية للطاقة النووية واليوم نرى العالم يشهد عودة قوية لإنتاج الطاقة النووية وتونس مثلما ذكرت من الدول التي لديها خبرة كبيرة وتتمتع بكفاءات تونسية موجودة هنا في تونس وأيضا كفاءات تونسية تصنع ربيع العديد من الدول بالخارج.

مثلما قال الزملاء، هناك أسماء بارزة مثل السيد بشير تركي الذي كتب العديد من المؤلفات وخاصة المؤلف الذي يتحدث فيه عن المصاعب التي واجهها عندما اقترح إنشاء مفاعل نووي وتحلية مياه البحر، واجه العديد من الصعوبات والعديد من العراقيل.

اليوم حقيقة أرى أن الأرضية مهيأة لكي تستغل تونس سلميا الطاقة النووية والمشروع المعروض علينا اليوم مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام بلادنا إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار المدنية، هو محطة من المحطات في طريق ملاءمة تشريعاتنا مع المنظومة القانونية العالمية.

بطبيعة الحال عندما نصادق على هذه الاتفاقية، حكومتنا مدعوة إلى وضع تشريع وطني يضمن التعويض الفوري والكافي عن الأضرار التي تلحق بالضحايا من جراء الحوادث النووية.

وإن شاء الله نبقى بعيدين عن هذه الحوادث وتحمي بلادنا منها وتكون بلادنا مستفيدة فقط من التجارب النووية، خاصة في مجال إنتاج الطاقة النووية لضمان أمننا الطاقي لأننا نعلم أن أمننا الطاقي اليوم هو جزء من أمننا القومي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل، الكتلة الوطنية المستقلة، له خمسة عشرة دقيقة.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير،

نحن لا نسمح لأنفسنا السيد الرئيس أن نسائل معتمد أو والي أو نسائل مدير جهوي لأن هناك أمور دستورية ينظمها الدستور وهناك هياكل دولة تحترم سيدي الرئيس.

عدما نتقدم بالسؤال، هنا لدينا دورنا الرقابي لا بد أن يعرفه القاصي والداني ولا أحد -وأكررها وأقولها- لا أحد فوق المساءلة فنحن نشتغل عند الشعب التونسي وتحت رقابة الشعب التونسي وكل اخلال يهم أي مؤسسة في علاقة مباشرة بالشعب التونسي هي من مشمولات مجلس نواب الشعب في دوره الرقابي.

من نساءل نحن سيدي الوزير؟ نحن نتوجه بالسؤال إلى السلطة فلأقل للوظيفة التنفيذية، عندما أتوجه إليك سيدي الوزير في جلسة عامة لأنني توسمت بك خيرا لأنك وزير جديد ولأنك وزير ابن التعليم العالي، يعني عندما أتوجه إليك بأسئلة داخل مجلس نواب الشعب، من المفروض مثلما فعل عدة وزراء قدموا لنا "compte rendu" لما وصلت إليه الأمور.

نحن لا نتهم أحدا ومن يمسه كلام عماد أولاد جبريل فليتوجه إلى القضاء وأقولها من الآن السيد الرئيس كل شخص يتقدم بشكوى ضدي للقضاء التونسي لا أتمتع بالحصانة، لا فائدة من تمريري على اللجنة مباشرة أتوجه إلى القضاء التونسي.

لكن عندما أتقدم هنا للسيد الوزير بمعطيات بالأدلة وأكثر دليل السيد المدير العام للتعليم العالي الذي كان يجلس ورائك في الجلسة، التسجيل موجود وهو يقر بما أقوله.

اليوم سيدي الرئيس، في تجاوز صارخ للقانون رئيس جامعة جندوبة كرّم الله وجهه يصدر بيان رقم 1 هل هذا انقلاب؟ (عرض السيد النائب وثيقة) ما معنى البيان رقم 1 من رئيس جامعة

جندوبة؟ ما معنى هذا سيدي الوزير؟ وهذا السيد من مضوريك وتحت امرتك أن يصدر بيانا لمجلس نواب الشعب متجاوز لوزيره.

عندما تراسلني السيد الوزير وتطلب معطيات هذا على رأسي وعيني ثم أنا غير مطالب بتقديم المعطيات لأن هذا دور تفقديتكم ودوركم وسأعرج فيما بعد على دوركم.

ماذا طلب؟ طلب فيه توضيح، أنا سأوضح لك؟ ما هو دور السيد الوزير إذن؟ ما هو دورك السيد الوزير عندما أقدم توضيحات لمنظورك؟ يعني عندما أطرح على السيد الوزير بعض الأسئلة يجيبني المعتمد ويقول قدم لي ما يفيد؟

صحيح رئيس الجامعة منتخب ونحن أيضا منتخبين لكننا لسنا فوق المحاسبة، أنا عضو مجلس نواب الشعب وأتمتع بالحصانة أقول أنني لست فوق المحاسبة وأنت رئيس جامعة تضرب عرض الحائط، يقول في اجتماع أنه قام بهذا بإيعاز من السيد الوزير، إذا كان هذا بإيعاز منك يتغير الحديث السيد الوزير فلنكن متفقين فإذا استشارك على فعل هذا، على الدنيا السلام وأوقف مداخلتي وأغادر سيدي الوزير.

هنا نحن نتكامل السيد الوزير، هناك أشياء لا تعرفها يمكن أن تغيب عنك ولا تصلك ودوري أن أبلغك إياها ليس كل شيء يرسله المواطن يصل.

(عرض السيد النائب مجموعة من الوثائق)

طلب توضيحان، ها هي التوضيحات موجودة على ذمتك السيد الوزير، قال أن لا علم له بالأقفال؟ هذه معاينة من عدل منفذ أنه غير أقفال المعهد العالي للمسرح والموسيقى بالكاف.

لا أريد أن أذكر الأسماء، أرسلتم تفقدية حول موضوع الأستاذة التي تتلقى راتبا وهي بالخارج ثم تمرون إلى اتفاقية فيانا؟ فلنوضح الأمور هنا. سأصادق على اتفاقية فيانا لأنها تهم البلاد التونسية وتنفع بلادنا ولا نناقش مسألة تهم البلاد ولكن الخور بالداخل.

هل تريدون محاربة الفساد أم لا؟ لو تمتعتم بنفس الإرادة التي يتمتع بها السيد رئيس الجمهورية في مقاومة الفساد لا أحد يكبر في أعيننا، لو هناك شخص سنة وآخر فرض فليكن في علمنا وحينها سنوقف عملنا.

تلك الأستاذة مصر إصرارا وألح إلحاحا، عاينت "Fiche de rendement" ولا أثر لها في تونس ولست أنا المعني بالاطلاع على حسابها الجاري للتأكد من تلقيها راتبها الشهري من عدمه، بل فتحتم تحقيقا وقمتم بتحقيق سري ووجدتم أن هذه السيدة موجودة ولديها جدول ولكن المديرين هناك قالوا أن لا وجود لها وأظن أنه لن يصعب على الوزارة الاطلاع على حسابها الجاري، هل سأقوم أنا بهذا السيد الوزير؟ من يرغب في القيام بالإصلاح لن يفوته هذا.

أكثر من هذا، هل ورد عليكم تحقيق من عند الأبحاث أم لا؟ أتحدث في حضرتك السيد الوزير وفي حضرة المرافقين لك، وردت عليكم مراسلة منذ أربعة أو خمسة أيام تتضمن نفس الشيء أستاذ غادر البلاد لدولة عربية في إطار إلحاق وقدم استقالته وأرسلها لكن السيد رئيس الجامعة لم يفعّل القانون وبقي راتبه ساري المفعول.

أكثر من هذا وردت عليك مراسلة السيد المدير العام للتعليم العالي والبحث العلمي في فتح تفقد في الماجستير البحث في الاقتصاد اختصاص نقد ومالية وبنك بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة، هناك طالبة موجودة مرسمة ولكنها غير مرسمة على المنظومة، الطالبة كأنها موجودة وتجري الامتحانات وراسبة لماذا؟ لم نفهم هذا.

هذه وثيقة تصريح على الشرف من الطالبة نفسها تدلي بأنها لا تدرس وهي الممضية وليس عماد أولاد جبريل من يقول هذا وكل كلمة أقولها بهذا المجلس للسيد صاحب البيان أقدمها بالدليل القاطع، نحن هنا لا نلعب بهياكل الدولة، هذا السيد دولة داخل الدولة وهذا السيد أقوى من كل شيء.

إذا لم يكن للوزارة القدرة على فتح التحقيقات اللازمة في هذا المجال فعلى الدنيا السلام وهذا ملف كامل بيدي يتضمن جميع المعطيات بالجداول وبقائمة الرسوب فيه كل شيء، مطلب تحقيق كامل.

الالحاق السيد الوزير، أين يتم الالحاق؟ في مجلس الجامعة، وردت ملفات السيد الوزير لأشخاص يرغبون في العودة من الخارج وهنا أتحدث عن جامعة جندوبة التي يصدر رئيسها بيانات، مجموعة من الإلحاقات تم رفضهم بمجلس الجامعة، لماذا تم رفضهم؟ لأن القانون لا يسمح وغيره، نحن متفقون على هذا لكن فيما بعد يقع الاستثناء وتقبل بمجموعة أخرى للقيام بالحاق، أربعة أشخاص أو أكثر ثم تمتعهم باستثناء ويتم الحاقهم بدون مجلس جامعة بل تحت الطاولة، لماذا؟ كيف؟ متى؟ ننتظر البيان رقم 2. هل هذا فساد أم لا؟

نمر الآن إلى موضوع آخر وهو أتعس وأمر، اليوم هناك مواد يدرسها نوعية أساتذة، يدرسها أستاذ أو أستاذ محاضر أو يدرسها أستاذ مساعد ولكن لا يدرسها أستاذ تعليم ثانوي متعاقد.

اليوم لديك أساتذة وأساتذة محاضرين وأساتذة مساعدين لا تسند إليهم هذه المواد وتسند لهم مواد أخرى لا علاقة لهم بهذا الشيء والجدول يبقى فارغا وفي أول الأسبوع تخصص لهم ساعتين وساعتين في آخر الأسبوع للتنكيل بهم، ماذا يسمى هذا السيد الوزير؟

هذا إهدار للمال العام لأن الأستاذ المحاضر والأستاذ المساعد تركت له جدول فارغ وعينت أستاذ متعاقد لكي تدفع له، يعني هذا يعتبر اهدارا للمال العام وهذا فساد للشعب التونسي على مستوى الميزانية.

ثانيا أن تنكّل بكفاءات الدولة التونسية، أن يرغمه على المجيء بداية الأسبوع وفي آخر الأسبوع دون أن تعلم أين يقطن لكي يكره شيئا يسمى تعليما.

الأدهى والأمر هذا يسمى إجرام في حق الطالب التونسي لأنك هنا بحذف الكفاءات الوطنية من أستاذ وأستاذ محاضر وأستاذ مساعد لا يقوم بتدريسهم وتأتي بأستاذ متعاقد أحيانا لا يتمتع بنفس الاختصاص، حينها ستقوم بمحاباتك لكي تضمن حقك في الانتخابات وتبقى دائما رئيس جامعة وهذا على حساب المالية العمومية وعلى حساب تكوين الطالب التونسي وعلى حساب مستقبل أبنائنا وعلى حساب الجمهورية التونسية، هل هذا مسؤول؟

أكثر من هذا عندما يتصلون به ويكون صاحب البيانات على علم بهذا ينفي ويقول أن رئيس القسم هو من فعل هذا في حين أنك

كرئيس جامعة في معهد باجة تعين رئيس قسم الإنجليزية هو نفسه أستاذ عربية على الدنيا السلام، يعني أستاذ عربية هو نفسه رئيس قسم الانجليزية؟ عادي جدا. ثم نستغرب من التكوين.

الملفات لديكم السيد الوزير وأنتم فتحتم تحقيقا ونعرف فيما بعد سيحدث تعويم وبثبوت مسألة الأستاذة التي تتلقى راتبها وهي خارج حدود الوطن، سيقول المدير ورئيس الجامعة أنهم أرسلوا وتحققوا في الأمر لكن تأخرت المسألة في الإدارة.

السيد الوزير، أحملك المسؤولية لأنني أسائلك أنت وصدقا عقدت العزم أنك ستقوم بالإصلاحات اللازمة في هذه الوزارة وستضع الانسان المناسب في المكان المناسب وعندما طرحت عليك هذه الإشكاليات فطرحتها عليك لأنني أعرف تاريخك وأعرف نضالك وأعرف مصداقيتك وشفافيتك، أما أن يتملص وزير وعذرا على الكلمة وتصدر بيانات دون ردة فعل حتى لو قلت لي أن لا علم لك أقول لك سيدي الوزير أن هذه البيانات مست مجلس نواب الشعب ومست الدستور التونسي.

هذه البيانات مست صميم الدولة التونسية عندما يصدر رئيس جامعة بيانا على صفحة الجامعة الرسمية، المشكلة أن السيد رئيس المجلس وصلته المراسلات بعد خمسة أيام من انتشارها على الصفحة الرسمية لجامعة جندوبة.

أهكذا تدار الدولة؟ أهكذا تساس الدولة سيدي الوزير؟ أعلمك بأن هذا الموضوع لن أسكت عنه وسأجلب ملفات أتعس وأريدك أن تثبت مدى صدقك معنا في خدمة البلاد والعباد والوطن وأعلمنا إن كان هذا السيد أكبر من الدولة ونحن لدينا آليات أخرى ويمكننا أن نرسل هذه الملفات للسيد رئيس الجمهورية للاطلاع عليها.

مع الشكر السيد الرئيس، وهنا أريد أن أقول أن مجلس نواب الشعب يقوم دوره الرقابي بدون أي ضغط. مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بلال ابن المشري غير منتمي له خمس دقائق.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيد الرئيس،

كانت فرصة لمناقشة اتفاقية فيانا في ذاتها التي نعتبرها في بعض الأحيان وإن كان دول الشمال والدول الأكثر تطورا هي المسؤولة عن التلوث النووي فإنها كانت اتفاقية لا نعلم مدى مشاركة الوفد التونسي في التفاوض أو هل طرح أهم شيء الوفد التونسي هل طرح مقترحا لتنقيح بنود الاتفاقية مثلا؟

لأن هذه الاتفاقية في الحقيقة هي اتفاقية بين قوسين مذلة فنجد أنها تعطينا 500 ألف دينار أو 600 ألف دينار على الأقصى في سنة، هي مسألة مهينة لدولة، عبارة أن أعطي مواطن 20 مليم لا تنفعه في شيء، نفس المسألة.

تاريخ الأضرار النووية السيد الوزير وأنت ابن مجال البحث العلمي هل تعلم مدى الأضرار النووية التي تسببها دول الشمال؟ هل نعلم أن دول أوروبا في شمال المتوسط إذا تم فيها تسريب نووي وقادر أن يحدث حتى بالمعطيات الجيولوجية يمكن تسونامي مثلما صار في اليابان يقوم بتسرب نووي يمكن أن يقضي على الشعب التونسي بأكمله.

في تشيرنوبيل حادثة مفاعل تشيرنوبيل 1986 في الاتحاد السوفياتي التقطت الولايات المتحدة الإشعاعات في ألمانيا الغربية في ظرف وجيز جدا من حدوث الكارثة النووية تلك بالتالي ماذا يمكن أن تعوض 600 ألف دينار؟ كيف تصرف الميزانية الضئيلة جدا؟

يعني عندما أجد 3% فقط من سنة 93 لليوم في ثلاثين سنة القيمة بأكملها 118 مليون دينار وهي بسيطة لكن عندما أجد 3% للبحث العلمي، هنا نقطة استفهام كبيرة جدا حول من يتصرفون في هذه الميزانيات؟ هذه ميزانية مخجلة، 3 مليون دينار طيلة ثلاثين سنة للبحث العلمي تعرف جيدا أنها لا تشتري آلة في مختبر.

أتمنى على الأقل ولا تحبطنا، أتمنى أن تقدم لنا استراتيجيتكم للعمل على الطاقة النووية السلمية، هذا المشروع الذي يجب التفاوض فيه مع الدول المنتجة للنووي لأن لدينا أزمة طاقية كبيرة والحكومة الحالية تقوم بحلول استعمارية في علاقة بما يسمى الانتقال الطاقي والهيدروجين الأخضر وهو مشروع استعماري وكانت تطلبه منا الحكومات السابقة في إطار اتفاقية الأليكا.

لما لا نتوجه للطاقة النووية السلمية في حين أن دول أقل منا في الكفاءات وفي غيرها رغم أن تونس كانت من أكثر الدول ريادة في الطاقة النووية وفي البحث العلمي في الطاقة النووية؟ وذكر زميلي أحمد منذ حين الصيرورة التاريخية والبشير التركي وما إلى ذلك، لكن منذ ذلك الجيل من أجيال الدولة الوطنية لم يأت جيل في قيادة الدولة يتوجه نحو القطاعات السيادية ويتوجه نحو الأفق الأخرى.

مرة أخرى سيدي الوزير، إذا أردت أن تسجل اسمك في التاريخ فقدم برنامجا للطاقة النووية السلمية واليوم نحن قادرون على القيام به ولدينا من الأساتذة الكثير ولدينا من الكفاءات الكثير في هذا المجال ولنبدأ في الاستثمار في البحث العلمي.

أما إذا أردت التسيير فقبلك كانوا مسيرون وللأمانة لا أستحضر حتى الوزير الذي سبقك للأسف، فإذا أردت التسيير ستسير وتذهب كغيرك، أما إذا أردت أن تسجل بصمتك في التاريخ فلنقدم ببلادنا ونتجه نحو الطاقة النووية السلمية القادرة أن توفر لنا الاكتفاء الطاقي أو جزء منها على الأقل أو جزء مهم جدا عوض المشاريع الاستعمارية من قبيل الهيدروجين الأخضر وغيره الموجه نحو التصدير وللدول الأخرى.

أيضا أؤكد مرة أخرى أن البحث العلمي اليوم ومخابر البحث العلمي عرضت عليها ميزانيات في بعض الأحيان صفر مليم، هذا عار في دولة تريد أن تتقدم وأن تتطور.

أيضا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت نضيف دقيقة للأستاذ بلال ابن المشري.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيد الرئيس،

كيف تقبلون بمنح رخص بدون متابعة لمؤسسات التعليم العالي الخاص، دون القيام بالمعادلة للطلبة وفي نفس الوقت لا تمنعون الكليات الخاصة من تدريس تلك المناهج.

أعطي أمثلة جاءني بعض الطلبة نظام أستاذية قديم درسوا ثلاث سنوات بأكثر من 20 ألف دينار وفي الأخير الوزارة رفضت المعادلة وقبلت بعضهم وهذا أخطر لماذا؟ لما لا تمنعون كليات

التعليم الخاص من سلب أموال الناس ويمنعون من تدريس النظام القديم من لديه " licence" يدرس "ingéniorat privée" وآخر لا لأنه يتمتع بـ "maîtrise".

لا يوجد حجة منطقية في هذا المجال وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الأخيرة للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة طلبت الكلمة متأخر قليلا بعد الاستماع لبعض الزملاء أردت أن يكون لدي تدخلا.

بداية في علاقة بتونس والطاقة النووية والأبحاث، للأسف شهدت فترات وكان دائما هناك تردد يعني تونس تتقدم ثم تتأخر، كنا في الحقيقة من الأوائل في البلدان العربية والإفريقية ولدينا أساتذة جامعيين وباحثين وعلماء مشهود لهم منذ خمسين سنة لكن للأسف لظروف سياسية وجيو سياسية كنا في كل مرة نتقدم ونتراجع إلى الوراء وحقيقة أنا استبشرت خيرا لأننا انطلقنا إذ لا يمكننا الحديث عن الأبحاث النووية ويمكن حتى استعمال المفاعلات دون أن يكون لدينا إطار قانوني وتشريعي ونكون منخرطين في الاتفاقيات الدولية.

هذه خطوة ونحن ننتظر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بما أنها تشرف على هذا القطاع أن يكون لدينا كذلك إطارا تشريعيا في القريب العاجل، مشروع قانون يمكن أن نتقدم به للأمام، لأنكم تعرفون كل التوجه العالمي حتى البلدان في مرحلة ما تراجعت عن برامجها في البحث العلمي وبرامجها لتوليد الطاقة، كلها رجعت ونرى أن هناك توجه عالميا لذلك.

في نقطة ثانية أريد أن أربطها لأن الزميل تحدث عن البحث العلمي، السيد الوزير نحن في مرحلة ما في الانتداب كانت المؤسسة هي من تحدد الاختصاص وللأسف رأينا تعسفا في الاختيار، كنا حتى في بعض الأحيان يكون الاختصاص المطلوب من الجامعة ومؤسسة البحث العلمي هو عنوان أطروحة الدكتوراه.

ولذلك كان التوجه أن نحدد المواد والاختصاصات، هذا كان توجهنا لكن في الحقيقة لا أعتقد أن هذا التوجه وبعد تجربة يتماشى مع مراكز البحث العلمي، يمكن أن يكون هذا في الانتداب في الجامعات والحقيقة طرحت ملاحظة في تدخلي مع سيادتكم خلال مناقشة الميزانية ونعتقد أن هناك مشكلا قانونيا بما أن الانتداب على 1825 يخص الجامعات في حين أن مراكز البحث العلمي من المطلوب أن يكون لانتداب الباحثين في إطار قانوني مغاير وهو الإطار القانوني الموجود ونعتقد أن هذا يجب معالجته.

وهنا أؤكد مرة أخرى وهذه مشكلة وأنا مارست التدريس لعشر سنوات في الجامعة أكثر من عشر سنوات في الجامعة وأكثر من عشر سنوات كمدير مخبر في مراكز البحث العلمي، إذا أردنا أن نتقدم بالبحث العلمي يجب الذهاب للاختصاص، لا يمكن أن نبقى في التقسيم الموجود حاليا على مستوى المواد والاختصاصات الذي يمكن أن يكون مناسبا للانتداب كأستاذ مدرس باحث بالجامعة.

النقطة الموالية التي أريد أن أعرج عليها وفي اعتقادي مهمة وأنا أعبر في الحقيقة عن مساندتي للزميل عماد أولاد جبريل، نحن في مجلس النواب نلتزم بحدود سلطتنا التشريعية الرقابية، في مراسلات أو في نقاشات مع السادة الوزراء وهنا يجب أن لا تكون الردود بصفة اعتباطية وهذا نبهنا له.

هناك "dérapage" على مستوى رئاسة الجامعة ونحن باركنا في سنة 2011 المرسوم عدد 31 عندما تحولنا إلى الانتخاب، يمكن أن أقول لك السيد الوزير أننا نعمل في شراكة، نحن حاليا في مجلس النواب نناقش الرجوع إلى القانون الأصلي، أن لا يكون انتخاب رئاسة الجامعة بل يكون رئيس الجامعة معينا وإذا لم تبادر الوزارة نحن سنبادر بمقترح قانون في الغرض لأننا رأينا في الحقيقة "dérapage"، نحن نحب آلية الانتخاب، أن تكون لنائبي الرئيس لكن يجب أن ينفذ رئيس الجامعة سياسة الدولة وهنا وزير التعليم العالي والبحث العلمي هو المشرف على ذلك وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا عرفت أن الكلمة ستدوم خمس دقائق.

نرفع الجلسة لمدة خمسة عشرة دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيد منذر بلعيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي ليتولى الرد على استفسارات السيدات والسادة النواب.

(كانت الساعة الخامسة إلا الربع مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت الساعة الخامسة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة،

الآن الكلمة إلى السيد منذر بالعيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب. فليتفضل.

السيد منذر بالعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس المجلس المحترم،

لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر لكم وللسيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة وكافة أعضائها على التقرير الشافي والضافي.

كما أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة النواب الأفاضل الذين تضمنت مداخلاتهم إلماما ووعيا بالتحديات الوطنية ذات الصلة بالطاقات النووية وتمكنا من الجوانب التاريخية والفنية بالإضافة إلى النظرة الاستشرافية في هذا المجال الحيوي والمجال النووي.

اسمحوا لي بتقديم الإطار القانوني المعروض على عنايتكم للمصادقة وبيان الفرص التي يخولها انضمام تونس إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية وسأحاول الرد في مجمل مداخلتي على أغلب التساؤلات التي تفضل بها السادة النواب وطرحها في إطار مداخلاتهم.

فيما يخص إدماج الوزارات، إن إدماج ثلاث وزارات كما اقترح السيد النائب فيما يخص وزارات التربية والتعليم العالي والتكوين يتطلب في الواقع تنسيقا عميقا ونحن نفتخر اليوم بأن لدينا هيئة دستورية وهي "المجلس الأعلى للتربية" الذي يمكن كافة الأطراف من مزيد التنسيق وبعث استراتيجية وطنية خاصة بالتربية والتعليم والتي ستوفر خارطة طريق والمستقبل بتونس.

فيما يخص بعض التساؤلات التي تخص النفايات القادمة من إيطاليا، فقد قام المركز الوطني للتكنولوجيا النووية بفحص شامل للنفايات الإيطالية وتبين أنها لا تحتوي على أي مواد مشعة أو نووية، كما أعدت الوزارة مشروعا متكاملا لتأطير الاستخدامات السلمية للتقنيات والعلوم النووية ويتم استكمال إجراءات استصداره خلال سنة 2025.

كما أنه لم يقع رصد أي آثار على التراب التونسي لتجارب نووية، كما تفضل السيد النائب الذي لفت الانتباه إلى التجارب النووية في الجنوب الجزائري التي تمت سنة 1960 ولم يقع رصد أي نفايات نووية على التراب التونسي مدفونة وإلى اليوم لم يتم التفطن لهذا.

كما سيتم تركيز فرع للمركز بمدينة صفاقس لتغطية كافة ولايات الجنوب في مفتتح سنة 2025، إن شاء الله.

كما تفضل بعض النواب بالنسبة إلى مدة تركيز المحطة النووية، أود الإشارة أنها تتراوح بين 10 و15 سنة وكلفة محطة نووية لإنتاج الطاقة بقوة مثلا 1200 ميغاوات بين 6 و8 مليار دولار وتوجد عدة سيناريوهات مختلفة لتمويلات خاصة ببعث هذه المحطات تخفف من عبء التمويل الأولي للمشروع، كذلك اعتماد خيار إنتاج الكهرباء بالطاقة النووية يتطلب قرارا حكوميا وسياديا ونحن نعمل من أجل هذا.

وفيما يخص ميزانية البحث العلمي، تطرق بعض النواب الأفاضل، أود أن أشير إلى أن ميزانية البحث العلمي لسنة 2025 تناهز 204 مليون دينار وهو المبلغ الذي تمت المصادقة عليه من طرفكم مؤخرا.

بالنسبة إلى تسيير المؤسسات الجامعية، فقد تفضل السيد النائب، أود إبلاغه أن تسيير المؤسسات الجامعية تم في أول مجلس جامعات قمت بترأسه والإشراف عليه وتم بعث لجنة لإعداد وثيقة عمل تخص خاصة مراجعة نظام الانتخابات والمشاكل المنجرة عنه ونقاط الضعف التي تم التطرق إليها من طرف النائب والتي تم التفطن إليها في إطار تسيير أعمالنا.

وفيما يخص جامعة جندوبة، كما تفضل السيد النائب الذي قال، "نحن عازمون على مقاومة الفساد بكل جوانبه". أعلمكم أن التفقدية العامة للوزارة تشتغل حاليا بنسق شديد ومتصاعد نظرا إلى كمية الإخلالات التي لن تمر في المستقبل بدون محاسبة، وكذلك فيما يخص جامعة جندوبة علاوة على ما تفضل به السيد النائب المحترم عماد أولاد جبريل حول جملة من الإخلالات المنسوبة لجامعة جندوبة، نعلمكم أننا نتابع بكل كثب ما يدور في كافة المؤسسات والجامعات ونعمل بحرص تام على تجاوز أسباب الإخلالات.

وفي خصوص جامعة جندوبة بالذات فإننا كلفنا كما ذكرت الآن التفقدية العامة للوزارة لمتابعة كل الحيثيات وسنعمل على تحميل المسؤوليات لكافة الإطارات المخلة.

وفيما يخص انضمام تونس وموافقتها على الاتفاقية كما تفضل السيد النائب، أؤكد أنه من باب المسؤولية لا نقدم مشروع من شأنه المس من شأن الدولة التونسية وأن الحديث عن هذه الاتفاقية المذلة مجانب للصواب ولا يعكس حقيقة الأشياء وهناك إجماعا على أن هذه الاتفاقية توفر لبلادنا الضمانات اللازمة لممارسة السيادة الوطنية وشكرا على حسن الانتباه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق حتى يتمكن الزملاء المجتمعين في اللجان من الحضور للتصويت.

(كانت الساعة الخامسة إلا الربع مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت الساعة الخامسة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن، بعد أن قدم السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي ردوده على استفسارات السيدات والسادة النواب وجزيل الشكر لما قدمه من بيانات وإفادات، نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

99 موافقون، محتفظان اثنان ورافض واحد.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الزملاء الموافقين، 9 التصويت بالأيدي، بالنسبة للزملاء المحتفظين، بالنسبة للزملاء الرافضين.

إذا النتيجة النهائية 108 موافقون، محتفظان اثنان، رافض واحد. يتم إذا تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 81 عضوا.

السيد المقرر

العنوان:

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 93، محتفظ واحد فقط، رافضون 3.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

النتيجة النهائية 105 موافقون، محتفظ واحد فقط ورافضون 3. إذا تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

تلاوة الفصل من طرف مقرر اللجنة تفضل.

السيد المقرر

تتم الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية المعتمدة بتونس في 21 ماي 1963 والملحقة بهذا القانون الأساسي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

89 موافقون، 3محتفظون، 5 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الزملاء الموافقون. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الزملاء المحتفظون. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الزملاء الرافضون.

النتيجة النهائية: 101 موافقون، 4 محتفظون، 5 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 88، محتفظان اثنان، 6 رافضون. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الزملاء الموافقون. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الزملاء المحتفظون. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الزملاء الرافضون.

النتيجة النهائية: 101 موافقون، 3 محتفظون، 6 رافضون.

إذا، نعلن عن نتيجة التصويت وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية عدد 63 لسنة 2024.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

شكرا جزيلا للجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة.

الشكر الموصول وبالغ التقدير للسيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

ونرفع الجلسة لمدة 15 دقيقة لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له، ثم ننتقل إلى النقطة الثانية في جدول أعمالنا والمتمثلة في الإعلان عن حصة كل كتلة وحصة غير المنتمين من المسؤوليات داخل مكتب المجلس ومن العضوية باللجان القارة السيادية عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 14 من النظام الداخلي.

نرفع الجلسة.

(كانت الساعة الخامسة والنصف مساء)

استئناف الجلسة

والإعلان عن حصة كل كتلة وحصة غير المنتمين في تركيبة مكتب مجلس نواب الشعب وباللجان القارة السيادية

(كانت الساعة الخامسة وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

ننتقل الآن إلى النقطة الثانية في جدول أعمالنا وهي الإعلان عن حصة كل كتلة وحصة غير المنتمين من المسؤوليات داخل مكتب المجلس ومن العضوية باللجان القارة السيادية، عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 14 من النظام الداخلي:

تبعا لقرار مكتب المجلس في اجتماعه بتاريخ 12 ديسمبر 2024 والذي تمّ بمقتضاه ضبط حصة كل كتلة وحصة غير المنتمين من المسؤوليات داخل مكتب المجلس ومن العضوية باللجان وعملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 14 من النظام الداخلي، يكون توزيع الحصص في عضوية مكتب المجلس تطبيقا لأحكام الفصل 31 من النظام الداخلي على النحو التالي:

-كتلة الأمانة والعمل لها مقعدان،

-كتلة صوت الجمهورية لها مقعدان،

-كتلة الأحرار والكتلة الوطنية المستقلة وكتلة لينتصر الشعب وكتلة الخط الوطني السيادي لكل واحدة منهن مقعد واحد،

-غير المنتمين إلى كتل لهم مقعدان.

وفيما يتعلق بتوزيع الحصص في عضوية اللجان القارة السيادية وعملا بأحكام الفصل 52 من النظام الداخلي، فإنّه يكون على النحو التالي:

1-توزيع الحصص في عضوية كل من لجنة التشريع العام ولجنة المالية والميزانية:

-كتلة الأمانة والعمل لها ثلاثة مقاعد،

-كتلة صوت الجمهورية لها مقعدان،

-كتلة الأحرار والكتلة الوطنية المستقلة وكتلة لينتصر الشعب لكل واحدة مقعدان،

-كتلة الخط الوطني السيادي لها مقعد واحد،

-غير المنتمين إلى كتل لهم ثلاثة مقاعد.

2-توزيع الحصص في بقية اللجان القارة وعددها 11 لجنة:

-كتلة الأمانة والعمل لها مقعدان في ثماني لجان ومقعد واحد في ثلاث لجان،

-كتلة صوت الجمهورية لها مقعدان في ثماني لجان ومقعد واحد في ثلاث لجان،

-كتلة الأحرار لها مقعدان في ست لجان ومقعد واحد في خمس لجان،

-الكتلة الوطنية المستقلة لها مقعدان في لجنة واحدة ومقعد واحد في عشر لجان،

- كتلة لينتصر الشعب لها مقعدان في لجنة واحدة ومقعد واحد في عشر لجان،

-كتلة الخط الوطني السيادي لها مقعدان في لجنة واحدة ومقعد واحد في عشر لجان،

-غير المنتمين إلى كتل لهم مقعدان في ثماني لجان ومقعد واحد في ثلاث لجان حسابيا على أنّه يمكن أن يصل إلى 4 مقاعد في بعض اللجان وذلك في ضوء استكمال توزيع المقاعد الراجعة بالنظر إلى الكتل.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا لكافة السيدات والسادة النواب،

وهكذا، نأتي إلى نهاية أشغال جلستنا العامة لهذا اليوم على أن نلتقى غدا بداية من الساعة العاشرة صباحا إن شاء الله للنظر فى جدول أعمال الجلسة العامة فى الغرض.

رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة مساء)

II. التغيير في كتلة النيابية:

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي وبإذن من رئيس مجلس نواب الشعب ننشر التغيير التي طرأ على كتلة نيابية التالي:

-السيد النائب المحترم محمد ضو رئيسا لكتلة لينتصر الشعب.

III. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها :

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدّم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها شهر ديسمبر 2024:

عزيز بن الأخضر بتاريخ 10 أكتوبر 2024، عبد القادر عمار بتاريخ 12 نوفمبر 2024، عادل ضياف بتاريخ 10 أكتوبر 2024، رمزي الشتوي بتاريخ 2 أوت 2024، أسماء الدرويش بتاريخ 01 أوت 2024، محمد علي فنيرة (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 14 أكتوبر 2024 و11 نوفمبر 2024، محمد امين الورغي بتاريخ 25 أفريل 2024، نورة الشبراك بتاريخ 28 أكتوبر 2024، سنياء بن المبروك بتاريخ 31 جانفي 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 31 جويلية 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وتلقوا الإجابة عنها في شهر ديسمبر 2024:

حسن بن علي بتاريخ 16 نوفمبر 2024، سفيان بن حليمة بتاريخ 14 نوفمبر 2024، عمار العيدودي بتاريخ 16 نوفمبر 2024، محمود العامري بتاريخ 08 نوفمبر 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير الصحة وتلقوا الإجابة عنها:

جلال الخدمي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 11و 28 أكتوبر 2024، فيصل الصغير بتاريخ 14 نوفمبر 2024، مسعود قريرة بتاريخ 8 نوفمبر 2024، ضحى السالمي بتاريخ 27 سبتمبر 2024، نور الهدى سبائطي بتاريخ 31 جويلية 2024 ,

كما تقدم السيد النائب مصطفي البوبكري بتاريخ 5 نوفمبر 2024 بسؤال كتابي الى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقى الإجابة عنه في شهر ديسمبر 2024.

كما تقدم السيد النائب محمد الهادي العلاني بتاريخ 22 أكتوبر 2024 بسؤال كتابي الى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقى الإجابة عنه في شهر ديسمبر 2024.

كما تقدمت السيدة النائبة بثينة غانمي بتاريخ 13 نوفمبر 2024 بسؤال كتابي الى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقت الإجابة عنه في شهر ديسمبر 2024.

كما تقدم السيد النائب معز بن يوسف بتاريخ 8 نوفمبر 2024 بسؤال كتابي الى السيد وزير النقل وتلقى الإجابة عنه في شهر ديسمبر 2024.

كما تقدم السيد النائب عصام شوشان بتاريخ 22 أكتوبر 2024 بسؤال كتابي الى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقى الإجابة عنه في شهر نوفمبر 2024.

السؤال الكتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: ضرورة الإسراع في مشروع بناء مركز الأمن بمرناق ومراجعة مشروع مركز الحماية المدنية

تحية طيبة وبعد،

نتوجه إليكم بهذه المراسلة للتعبير عن قلقنا العميق حيال الوضعية الحرجة لمركز الأمن في معتمدية مرناق (على وجه الكراء) إن المركز الحالي يعاني من نقص حاد في الإمكانيات والبنية التحتية المهترئة، مما يجعله غير قادر على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير الأمان اللازم لهم. هذه الظروف تؤثر سلبًا على أداء الأجهزة الأمنية وتزيد من مستويات القلق لدى سكان المنطقة.

لذا، نؤكد على ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع بناء مركز الأمن الجديد بمرناق. يعتبر هذا المشروع خطوة حيوية نحو توفير بيئة آمنة ومستقرة، حيث سيعزز من قدرة رجال الأمن على القيام بمهامهم بفاعلية وكفاءة. إن توفير مركز أمني متكامل ومجهز بأحدث الوسائل التكنولوجية سيساهم في تحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين، ويعزز من الثقة بين المجتمع والأجهزة الأمنية.

كما نود أن نلفت انتباهكم إلى أهمية إعادة النظر في مشروع مركز الحماية المدنية. حيث تمت الموافقة عليه من قبل السيد والي بن عروس مؤخرا، وانتهت الدراسات اللازمة، مع العلم أنه تم وضع التمويل الخاص بالمشروع على الذمة. ويأتي هذا بعد رفض المجلس البلدي لهذا المشروع في وقت سابق، مما يجعلنا نشكر السيد الوالي على استجابته لتطلعات أهالي معتمدية مرناق وحرصه على تحسين ظروفهم.

وفي هذا السياق، نطلب من سيادتكم التنسيق الفعال بين مختلف السلط المتداخلة، وذلك من أجل تسريع إنجاز مشروع مركز الحماية المدنية، الذي يعتبر ضروريا لضمان تقديم خدمات الإسعاف والاستجابة السريعة الحالات الطوارئ.

نتساءل عن الخطوات التي تنوي وزارتكم اتخاذها لتسريع تنفيذ هذين المشروعين الحيويين، ومدى إمكانية تحديد جدول زمني لتنفيذهما.

نأمل أن تحظى هذه المسائل باهتمامكم، ونتطلع إلى اتخاذ إجراءات فعالة تسهم في تحسين الوضع الأمني وتلبية احتياجات المواطنين في معتمدية مرناق.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عزيز بن الأخضر "عن دائرة مرناق

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 10 أكتوبر 2024 حول بعض المسائل التي تهم بلدية منوبة، والذي تفرعت عنه عدد 02 أسئلة فرعية كالآتي:

ملخص السؤال الفرعي رقم 1: "حول الإسراع ببناء مقر جديد لمركز الأمن بمرناق"

نص الإجابة: بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بأنه تم تخصيص قطعة أرض لإنشاء مقر جديد للوحدة الأمنية المذكورة تبلغ مساحتها 391 متر مربع (مجسمة على مثال الأشغال المختلفة عدد 89522 التابعة للرسم العقاري عدد 77 بن عروس حسب قرار وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية عدد 28 بتاريخ 18 مارس 2023)

تجدر الإشارة إلى أنه بالتنسيق مع الإدارات المتداخلة في الموضوع تمت الإفادة برصد مبلغ مالي قدره 800 ألف دينار كتكلفة لمشروع البناء وتحديد الانطلاق الفعلي للأشغال خلال الأيام القليلة المقبلة.

ملخص السؤال الفرعي رقم 2: " حول تسريع إنجاز مشروع مركز الحماية المدنية"

نص الإجابة: يعتمد الديوان الوطني للحماية المدنية لتحديد الحاجيات والأولويات بالنسبة للإحداثات الجديدة من وحدات للحماية المدنية على المخطط الوطني لتحليل المخاطر وتغطيتها "SNACR" وهو دراسة فنية تضبط مجموعة المؤشرات الواجب أخذها بعين الاعتبار والتي تهدف أساس إلى تقريب النجدة للمواطن واختزال آجال التدخل مع مراعاة الكثافة السكانية وطبيعة المخاطر المحتملة بالجهة المعنية.

وبالتالي، فإنه بتوفر جميع المعايير الموضوعية المشار إليها، يقع برمجة إحداث مركز للحماية المدنية بالجهة المعنية في أنسب الظروف والآجال وذلك سعيا لتقريب الخدمات للمواطنين من إسعافات واستجابة سريعة لحالات الطوارئ التي يمكن أن تحصل بين الحين والآخر.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد القادر عمار

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع: بخصوص إحداث مركز أمن وبلدية.

نظرا لما تشهده ولاية سوسة من كثافة سكانية وأخص بالذكر عمادة ابن خلدون 17 ألف و533 نسمة حوالي (4218 أسرة) وعمادتي قصيبة الشط وسيدي عبد الحميد 14 ألف و409 نسمة حوالي 3379) أسرة) حسب إحصاء سنة 2023 ومنطقة صناعية في سيدي عبد الحميد مما يستوجب إحداث مركزي شرطة في كل من العمادتين.

1. هل للوزارة نيّة إعادة النظر في خارطة انتشار مراكز الأمن وفي إحداث جديد؟ مع العلم سيد الوزير كان يوجد مركز شرطة في عمارات سبرولس بعمادة سيدي عبد الحميد وأغلق سنة 2005.

إحداث بلدية بمعتمدية سيدي عبد الحميد والتي يقطنها 55 ألف و757 نسمة يمثلون حوالي (12969) أسرة بها منطقة صناعية، سوق جملة، سوق أسبوعية، كل الظروف ملائمة.

مراكز الشركة والحرس الراجعة بالنظر لمعتمديتي سوسة المدينة وسيدي عبد الحميد تشكوا عديد النقائص اللوجستية وأعوان وسيارات للقيام بواجبهم في أريحية.

المرجو منكم دعمهم ليتداركوا هاته النقائص.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عبد القادر عمار"عن دائرة سوسة المدينة-سيدي عبد الحميد

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 12 نوفمبر 2024 حول إحداث بلدية ومركز أمن والذي تفرعت عنه عدد 03 أسئلة فرعية كالآتي:

ملخص السؤال الفرعي رقم 1:"حول إحداث بلدية بجهة سيدي عبد الحميد "

نص الإجابة: يتمثل السؤال الكتابي حول إحداث بلدية بمعتمدية سيدي عبد الحميد نظرا للظروف الملائمة بالجهة المذكورة.

وحيث أن موضوع إحداث بلديات جديدة يتطلب توفر جملة من المقاييس والضوابط على عدة أصعدة (بشرية عمرانية، اقتصادية مالية فنية....).

فإنه من المجدي أن تتأسس استراتيجية في الغرض أساسها هذه المقاييس والضوابط على أن تكون بشكل واضح وتجمع مختلف المتدخلين في مجال التقسيم الترابي والإداري الجديد في بعديه اللامحوري واللامركزي واستكمال المنظومة المنطبقة على المجالس المنتخبة بما ينسجم مع مقتضيات دستور 25 جويلية 2022. هذا،

ويتجه الرأي إلى التريث أكثر لمزيد دراسة مدى جدوى الموضوع بالارتكاز على جملة المعطيات الموضوعية المشار إليها سلفا والنظر

عند الاقتضاء في إمكانية استعجال النظر في ذلك حال توفر الاعتمادات المالية والامكانيات اللوجستية المستوجبة في الغرض.

ملخص السؤال الفرعي رقم 2: "حول إحداث مركز شرطة بكل من عمادة ابن خلدون وعمادة سيدي عبد الحميد "

نص الإجابة: يتمثل السؤال الكتابي حول طلب إحداث مركز شرطة بكل من عمادة ابن خلدون وعمادة سيدي عبد الحميد نظرا لتعدد المقومات المستوجبة لذلك.

ترجع كل من عمادتي ابن خلدون وسيدي عبد الحميد بالنظر إلى مركز الأمن الوطني بسوسة الجنوبية حيث تتولى الوحدة الأمنية المذكورة تأمين مرجع النظر مع مختلف الوحدات الأمنية بمنطقة الأمن الوطني بسوسة.

هذا، وفي ظل تطور النمو الديمغرافي والامتداد السكاني بالعمادتين سوف يتم النظر في مدى جدوى احداث وحدة أمنية بهما.

ملخص السؤال الفرعي رقم 3 ;"حول تدعيم المقرات الأمنية بسوسة المدينة وسيدي عبد الحميد بالمعدات اللوجستية "

نص الإجابة: يتمثل السؤال الكتابي حول ضرورة تدعيم المقرات الأمنية المتواجدة بالدائرة الانتخابية مرجع النظر بكافة المعدات اللوجستية الضرورية للعمل الأمني.

تجدر الإشارة إلى أنه توزيع المعدات اللوجستية المتوفرة على مختلف الوحدات الأمنية المنتصبة بالجهة تبعا لمعايير محددة لتحقيق التوازن بين مختلف الوحدات وفقا للإمكانيات المتوفرة حسب الأولوية لمزيد إضفاء النجاعة على الأداء والترفيع في جودة الخدمات المسداة للمواطن بشقيها الإداري والعدلي.

هذا، وسيتم تدعيم المقرات الأمنية المذكور كلما اقتضت ضرورة العمل ذلك ووفقا للإمكانيات المتوفرة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

في إطار متابعة ملف المساكن الاجتماعية اتصل بي بعض المواطنين الذي قدموا مطالب خلال سنة 2012 قصد الحصول على مسكن اجتماعي على غرار السيد ع-ع الذي اتصل بمعتمدية سيدي حسين وبمصالح ولاية تونس وأعلموه أن ملفه قد ضاع رغم أن له وصل يثبت تقديمه لملف في الغرض بتاريخ 22 نوفمبر 2024 وهو مستعد للاستظهار به عند الطلب.

وعليه: فماهي أسباب ضياع مطب المعني بالأمر؟

وإن ثبت عكس ذلك فالمرجو من سيادتكم تكليف مصالحكم المختصة قصد التثبت في هذه الوضعية وفتح بحث في الغرض وإجابة المعني بالأمر قصد تحقيق العدالة الاجتماعية التي نص عليها دستور 25 جويلية خاصة وأن المعني هو من العائلات الفقيرة وفي أشد الحاجة إلى مسكن اجتماعي.

المرفقات: نسخة من وصل تسليم مسكن تحت عدد 2073.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عادل ضياف "عن دائرة سيدي حسين

ملخص السؤال : "حول ضياع مطلب قصد الحصول على مسكن اجتماعي"

الإجابة: يتمثل السؤال الكتابي حول طلبكم النظر في وضعية المواطن "ع.ع " الذي سبق وأن تقدم بمطلب بتاريخ 22 نوفمبر 2012 حول الحصول على مسكن اجتماعي غير أنه فوجئ بضياع ملفه.

وحيث بعد التنسيق مع الهياكل الجهوية والمحلية بولاية تونس تبين أن المعني بالأمر غير مدرج بالقائمات المتعلقة بالمترشحين للانتفاع بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سنة 2012 وذلك لأنه أودع ملفه بتاريخ 22 نوفمبر 2012 وبعد هذا التاريخ خارج الآجال التي حددت من 01 جويلية إلى غاية 30 سبتمبر 2012 وذلك وفقا لبلاغ صادر في الغرض.

وحيث أن المساكن التي بصدد التوزيع هي مساكن تُنظم طرق دراسة ملفاتها وتوزيعها حسب أحكام الأمر المنظم للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 المتعلق بإحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وجميع النصوص المنقحة والمتممة له وخاصة الأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جوان ،2015 فإنه يتعذر على ولاية تونس تلبية طلبه وتدعوه إلى المشاركة في البرامج التي ستحدث لاحقا. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع: حول إتمام إحداث سوق جملة للغلال والتمور ونسبة إنجاز المشاريع بالمناطق الصناعية.

المرجع: الفصل 114 و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

تحية طيبة،

تبعاً للمرجع المذكور اعلاه وحيث أن البلديات مرجع نظركم؛ أطلب من جنابكم مدي بما يلي:

1. مدى تقدم الدراسات المتعلقة بإحداث سوق جملة محلي للغلال والتمور والدواب بمدينة توزر مع الإشارة منذ 2019 ووقعت المصادقة عليه من طرف لجنة التقسيمات. هذا ونؤكد على أن هذا المشروع مبرمج ضرورة تنفيذ هذا المشروع والسعي الجدي لتوفير الاعتمادات الضرورية لذلك ولو مرحليا.
2. نسبة انجاز المشاريع بالمناطق الصناعية الراجعة بالنظر للبلدية مع مدنا بالإجراءات الردعية المتخذة ضد كل من خالف بنود

العقد خاصة منها المتعلق بعدم انجاز المشروع في الآجال المحددة وذلك قصد إعادة إسنادهم. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائب" رمزي الشتوي" عن دائرة توزر

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 18 أكتوبر 2024 حول إتمام إحداث سوق جملة للغلال والتمور ونسبة إنجاز المشاريع بالمناطق الصناعية، والذي تفرعت عنه عدد 02 أسئلة فرعية كالآتي:

ملخص السؤال الفرعي رقم 1: " حول إحداث سوق جملة للغلال والتمور والدواب"

نص الإجابة: بعد التنسيق مع المصالح الجهوية والمحلية بولاية توزر أفادت مصالح الولاية بأن بلدية المكان قامت بالتنسيق مع المصالح المركزية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات وإعداد ملف طلب العروض الخاص بإنجاز دراسة الجدوى المشروع إحداث سوق جملة للتمور على مرحلتين وقد تمت المصادقة عليها وخلاص مكتب الدراسات بمبلغ 163 ألف دينار وقد أفضت هذه الدراسات إلى ضرورة إحداث سوق إنتاج للتمور في شكل شركة خفية الاسم ويتطلب كذلك اعتمادات تفوق 20 مليون دينار.

هذا، وقد تم اختيار قطعة أرض بطريق حامة الجريد وتم طلب التفويت فيها من قبل المصالح المركزية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وفي انتظار موافقة اللجنة الوطنية الفنية لحصر التجمعات السكنية والتوسعات العمرانية بالأراضي الفلاحية.

وفي إطار الحرص على استحثاث نسق التسريع في إحداث شركة خفية الاسم ذات مساهمة عمومية، تمت مراسلة السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 14 أكتوبر 2024 للنظر في عقد جلسة عمل في أقرب الآجال للاستئناس بالتجارب السابقة في هذا المجال كما تم كذلك مراسلة السيد الرئيس المدير العام لشركة التنمية والاستثمار بالجنوب بتاريخ 14 أكتوبر لاقتراح عقد جلسة بمقر الهيئة التونسية للاستثمار لدراسة الجانب القانوني والإجرائي لتأسيس هذه الشركة.

أما بخصوص إحداث سوق للدواب، فإن مصالح بلدية توزر أفادت أنه لم يتم برمجة مثل هذه المشاريع حاليا، وبالنسبة لسوق التمور الوقتية والكائنة بطريق حامة الجريد فقد تقرر نقلتها إلى مقر المجمع المهني المشترك للتمور بتوزر بصفة وقتية حيث شرعت البلدية في تهيئة هذا الفضاء بإحداث طريق للشاحنات وترصيف جزء منها وإعادة تركيز باب حديدي بالمدخل وتهيئة فضاء للانتصاب وإنجاز مجموعة صحية كما تولت إدارة المجمع إعداد استشارة لتركيز غطاء جديدي للانتصاب بمساحة حوالي 140م مربع وقد تم يوم 02 ديسمبر 2024 فتح العروض و ستتولى إدارة المجمع تكليف مقاولات لإنجاز الأشغال وقد تم الاتفاق على الانطلاق في استغلال هذا الفضاء خلال الموسم القادم.

ملخص السؤال الفرعي رقم 2 : " حول نسبة إنجاز المشاريع بالمنطقة الصناعية الراجعة بالنظر البلدية توزر"

نص الإجابة: بعد التنسيق مع المصالح الجهوية والمحلية بولاية توزر أفادت مصالح الولاية بأنه تم تكليف مصالح ديوان قيس الأراضي بواسطة إذن بالتزويد بمبلغ جملي قدره 16.759,294 د وذلك لإعداد مسح توبوغرافي في المنطقتين الصناعيتين التابعتين لبلدية توزر (المنطقة ص 1 والمنطقة ص (2 بهدف تمكين البلدية من الأراضي التي تم تسجيلها لدى مصالح المحكمة العقارية مع الأمثلة الموقعية وبأصحاب الأراضي الشاغرة قصد رفع قضايا في شأنهم واسترجاعها.

وعليه تم الشروع في هذا الإجراء بداية يوم 03 ديسمبر 2024 من قبل المصالح الجهوية لديوان قيس الأراضي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: أسئلة كتابية على معنى الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

وبعد التحية،

*متى يتم التفكير في بعث دائرة بلدية بمنطقة منوبة الوسطى الراجعة بالنضر الى بلدية منوبة حيث أن عدد المتساكنين ارتفع بشكل واضح وأصبح مقر البلدية غير قادر على استيعاب كافة الخدمات وحيث أن طوابير وساعات الانتظار اثارت استياء المواطنين، وذلك لتسهيل وتقريب الخدمات لكبار السن ولمستشفى القصاب ومركز القاصرين عن الحركة العضوية والإدارات الموجودة بالمنطقة والتي تتطلب عديد الوثائق من البلدية؟

*متى يتم تنفيذ برنامج تعقيم الكلاب السائبة على مستوى المعتمدية إثر عديد المطالب من طرفنا حيث ان المقر جاهز والتجهيزات متوفرة منذ 2019 تقريبا ولم يبقى سوى توفير الادوية وعقد مع الطبيب البيطري وهذا يعتبر أمرا هينا أمام تامين حياة وصحة المواطن الذي يتعرض يوميا لهجمات وحشية من الكلاب السائبة وللإعلام إننا ضد عمليات القنص التي لا فائدة منه سوى ارتفاع مجدد لعدد هاته الكلاب؟

مستودع المعدات الغير صالحة للاستعمال بالأرض التابعة لبلدية منوبة أمام سجن النساء بمنوبة وبجانب مجمعات سكنية تراكمت ولم يتم التفويت فيها إلى الآن واستغلال المساحة في مشروع يعزز موارد البلدية ويقطع مع مظاهر الخراب فمتى يتم التفريط فيها واستغلاله لما هو أفضل؟

هناك فضاء خارجي ببلدية منوبة لا يتم استغلاله بتاتا رغم أنه كان سابقا فضاء للأفراح ويعود بمداخيل محترمة متى يتم استغلاله كفضاء للمواطن بالشراكة مع عديد الأطراف التي تمول مثل هاته البرامج بالكامل على غرار بلدية الدندان .

*ما هو المشروع المزمع إقامته لتهيئة القاعة الكبيرة الموجودة ببلدية منوبة وماهي الاعتمادات المخصصة لذلك؟

مشروع تهيئة الروضة البلدية مع العلم أن اعتمادات رصدت من ميزانية البلدية في نطاق اتفاقية مع وزارة المرأة ولم تنطلق إلى الآن وذلك منذ سنة 2022 في ظل ارتفاع التكلفة المستمر طلب فتح بحث حول ملف دراسة الروضة وعقود الدراسات الممضاة مع مكتب الدراسات متى تنطلق الأشغال فعليا وما هو سبب التعطيل؟

*متى يتم الاستغناء عن مصب الفضلات بجانب مركب شبابي ورياضي وإدارات جهوية وحي سكني والذي وردتنا في شانه عديد التشكيات؟

*متى يتم استغلال الأرض المسيجة بجانب شركة الكهرباء والغاز على ملك بلدية منوبة كمورد للبلدية وأصبحت مكان مخصص للسهرات الليلية ومصب للفضلات وتقع في مكان استراتيجي للغاية كمشروع لائق بالجهة؟

*متى يتم فتح الطريق المغلق بالحواجز امام مركز شرطة منوبة منذ فترة طويلة والذي حال دون مرور شاحنات البلدية لرفع الحاويات حيث هناك اقامات ومنازل وأصبح المكان نقطة سوداء ومرتع للكلاب السائبة ومكان مغلق لوضع الفضلات بأنواعها كما تسبب في ضغط مروري للمتساكنين بما انه أصبح ذو اتجاه واحد وسكان الجهة والاقامات يناشدون ضرورة رفع الحواجز وفتح الطريق وتحرير الرصيف؟

*هل هناك برنامج لتامين المحيط المدرسي باستمرار خاصة في المؤسسات المتواجدة في أماكن مغلقة السلامة التلاميذ وحمايتهم من كافة مظاهر الانحراف والاعتداءات والدعوى الى استهلاك المواد المخدرة خلال السنة الدراسية الجديدة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائبة" أسماء الدرويش " عن دائرة منوبة

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 01 أوت 2024 حول بعض المسائل التي تهم بلدية منوبة، والذي تفرعت عنه عدد 10 أسئلة فرعية كالآتي:

ملخص السؤال الفرعي رقم1:" حول إحداث دائرة بلدية بمنطقة منوبة"

نص الإجابة:بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية منوبة، أتشرف بإفادتكم بأن الإدارة البلدية تقوم بتقديم خدماتها للمواطنين بالجودة المطلوبة دون تسجيل لأي تشكيات في هذا الشأن، غير أن بعض الاكتظاظ يقع خلال فترة الاستعداد للعودة المدرسية نتيجة لإقبال المواطنين بصفة غير اعتيادية والذي يعتبر وقت ذروة من كل سنة حيث تقوم الإدارة بتسخير الوسائل البشرية واللوجستية اللازمة لمواصلة تقديم خدماتها في أحسن الظروف.

مع الإشارة إلى أنه قد تم رصد الاعتمادات اللازمة للقيام بالدراسات المتعلقة بتشييد قصر بلدية جديد ضمن ميزانية بلدية منوبة لسنة 2025 ضمانا لجودة ونجاعة أفضل في إسداء الخدمات للمواطنين.

ملخص السؤال الفرعي رقم 2: "حول تنفيذ برنامج تعقيم الكلاب السائبة"

نص الإجابة: بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية منوبة، أتشرف بإفادتكم بأنه قد تم توفير التجهيزات اللازمة لهذا البرنامج غير أن عدم توفر العنصري البشري حال دون تنفيذه مع الإشارة إلى أن البلدية حريصة على مواصلة القيام بعمليات قنص الكلاب السائبة على أكمل وجه بمعية جهاز الشرطة البلدية بالجهة.

ملخص السؤال الفرعي رقم 3:"حول وضعية المستودع البلدي القديم"

نص الإجابة : بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية منوبة أتشرف بإفادتكم بأنه وقبل القيام بإجراءات التفويت في هذا العقار وجب تطهيره من كل المنقولات المتواجدة به والتي تنقسم إلى منقولات على ملك بلدية منوبة زال الانتفاع بها ومحجوزات على ذمة جهات أمنية وقضائية أما المنقولات التي زال الانتفاع بها وعلى ملك بلدية منوبة فقد تمت مراسلة إدارة أملاك الدولة بغاية تحيين أثمانها بعد الترخيص في بيعها من قبل خبراء إدارة أملاك الدولة، أما فيما يتعلق بالمنقولات التي استحال التعرف على هويتها بسبب تآكل هياكلها الحديدية فقد تم توجيه عديد الاستشارات لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد الإفادة بما يمكن اعتماده من إجراءات ليقع التفويت فيها.

أما في خصوص مآل المحجوزات المتواجدة بالمستودع، فهو يمثل إشكال يشمل كل بلديات الجمهورية وهو موضوع دراسة من قبل الهياكل المركزية بوزارة الداخلية.

ملخص السؤال الفرعي رقم 4 : "حول وضعية الهو الخارجي بمقر بلدية منوبة"

نص الإجابة : بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية منوبة، أتشرف بإفادتكم بأن هذا الفضاء ليس على ملك بلدية منوبة بصورة فعلية نظرا وأن هذا الموضوع لازال محل نزاع لدى المحكمة الإدارية ولم يقع الحسم فيه بصفة نهائية وبالتالي لا يعتبر حاليا من أملاك البلدية الثابتة حتى يقع التصرف فيه بشكل قانوني.

ملخص السؤال الفرعي رقم 5 : "حول مشروع تهيئة الروضة البلدية بمنوبة"

نص الإجابة : بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية منوبة أتشرف بإفادتكم بأن الأشغال قد انطلقت منذ تاريخ 05 نوفمبر 2024 وقد تم اسناد الصفقة لشركة المستقبل للأشغال العامة والبناء بمبلغ قدره 985.844,790 د مع آجال تعاقدية بـ 15 يوما.

هذا، وتجدر الاشارة إلى أن التأخير الحاصل كان نتيجة تنزيل الصفقة عبر منظومة الشراء العمومي على الخط Tunes في عديد المناسبات وهي مفصلة كالتالي:

تاريخ تنزيل الصفقة عبر منظومة الشراء العمومي على الخط	تاريخ فتح العرض	عدد العروض الواردة في الآجال	تاريخ اجتماع اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية	رأي اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية

14 فيفري 2023	17 مارس 2023	00	25 ماي 2023	الموافقة على مقترح المشتري العمومي بإعلان طلب عروض غير مثمر.
21 جوان 2023	20 جويلية 2023	00	23 أوت 2023	الموافقة على مقترح المشتري العمومي بإعلان طلب عروض غير مثمر.
07 سبتمبر 2023	10 أكتوبر 2023	01	16 نوفمبر 2023	عدم الموافقة على تقرير تقييم العروض.
24 نوفمبر 2023	26 ديسمبر 2023	04	15 فيفري 2024	الموافقة على مقترح المشتري العمومي بإسناد الصفقة لشركة البناء للجنوب بمبلغ قدره 573, 468. 755 د. **ملاحظة** : المقاول امتنع عن تسجيل الصفقة ورفض القيام بالأشغال بتعلّةأنه مريض.
02 جويلية 2024	31 جويلية 2024	01	10 سبتمبر 2024	الموافقة على مقترح المشتري العمومي والقاضي بإسناد الصفقة لشركة المستقبل للأشغال العامة والبناء بمبلغ قدره 790, 844, 985 د مع آجال تعاقدية بـ 150 يوم .

ملخص السؤال الفرعي رقم 6: "حول المشروع المزمع اقامته لتهيئة القاعة الكبيرة الموجودة ببلدية منوبة "

نص الإجابة: بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية منوبة، أتشرف بإفادتكم بأنه لم يقع تحديد وبرمجة أي مشروع في خصوص تهيئة القاعة الكبيرة الموجودة بالبلدية، وذلك لأن البلدية تعتزم بناء مقر جديد بالعقار الكائن بنهج ابن الجزار والمحاذي لمقر الولاية.

وقد تم إعداد الدراسة الجيوتقنية (étude géotechnique)وتحرص المصالح البلدية بالجهة على تحديد الكلفة التقديرية لهذا المشروع.

ملخص السؤال الفرعي رقم 7: "حول الاستغناء عن مصب الفضلات بجانب مركب شبابي ورياضي و ادارات جهوية وحي سكني"

نص الإجابة: بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية منوبة أتشرف بإفادتكم بأنه لا بد أولا من الإشارة الى أن العقار المذكور تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهو مفتوح وغير مسيج وبذلك فقد أصبح فضاء ملائما لتكدس الفضلات بجميع أنواعها من عديد الأطراف،

وبالرغم من ذلك، فإن بلدية منوبة حريصة على القيام بكل ما أوتي لديها من إمكانيات بشرية ومعدات لوجستية للتقليص من حجم الضرر البيئي الذي يهدد سلامة المواطنين، وقد قامت للغرض في العديد من المناسبات بالتدخل الميداني لتفريغه كما أن البلدية تقوم بصفة سنوية بالإعلان عن طلب عروض يتعلق بتفريغ المصب مع تخصيص اعتمادات في الغرض.

ملخص السؤال الفرعي رقم 8 : "حول وضعية الأرض المحاذية لإقليم شركة الكهرباء والغاز بمنوبة"

نص الإجابة: بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية منوبة أتشرف بإفادتكم بأن هذا العقار مخصص للتظاهرات العرضية والوقتية كوضعه مثلا على ذمة الشركة الأهلية أو كفضاء مخصص من المنتج إلى المستهلك خلال شهر رمضان أو يوضع وقتها على ذمة الحرفيين للتعريف بمنتوجاتهم إلى غير ذلك من الهياكل والمنظمات الجهوية الراغبة في استغلاله بصفة وقتية وذلك نظرا لموقعه المتميز الكائن وسط مدينة منوبة.

هذا، وتتولى البلدية تنظيفه بصفة دورية وبالتالي لا يعتبر مصبا للفضلات.

ملخص السؤال الفرعي رقم 9 : "حول فتح الطريق المغلق بالحواجز أمام مركز شرطة منوبة الذي حال دون مرور شاحنات البلدية لرفع الحاويات"

نص الإجابة: أتشرف بإفادتكم بما أنه تم اتخاذ إجراء غلق الطريق بالحواجز أمام مركز الأمن الوطني بمنوبة في نطاق التأمين والوقاية من أي عمل إجرامي قد يستهدف المقرات الأمنية، وهي على هذا الأساس مسائل أمنية يقع تقديرها من قبل المصالح الأمنية المختصة ذات النظر.

هذا، وتقوم شاحنات البلدية بمهامها بصفة عادية وتتولى المرور عبر نفس الطريق من الجهة الخلفية (نهج الشحرور) لرفع الحاويات دون أي تعطيل يُذكر.

وتبقى الوحدات الأمنية بالجهة على أتم الاستعداد للتدخل في حال معاينة أي اختناق مروري يسبب تعطيلا لمصالح المواطنين.

ملخص السؤال الفرعي رقم 10 :" حول برنامج وزارة الداخلية لتأمين المحيط المدرسي خاصة بالنسبة للمؤسسات المتواجدة في أماكن مغلقة "

نص الإجابة: يتمثل برنامج وزارة الداخلية لتأمين المحيط المدرسي خاصة بالنسبة للمؤسسات المتواجدة في أماكن مغلقة في اعتماد تركيز أمني مدروس وموجه من قبل الوحدات الأمنية بالجهة وذلك أمام المؤسسات التربوية خاصة خلال أوقات دخول وخروج التلاميذ (الفترة الصباحية والفترة المسائية)، بالإضافة إلى تأمين محيط المؤسسات بالاعتماد على النسيج الأمني لمرجع النظر.

هذا ويتم تنظيم حملات أمنية يومية بمحيط المؤسسات التربوية للتصدي لكل المظاهر المخلة بالأمن والآداب العامة (ترويج المخدرات والأقراص المخدرة، التسكع، الاعتداء بالعنف على التلاميذ والقيام بعمليات سلب، السياقة المتهورة للدراجات النارية، معاكسة التلميذات، التفوه بالكلام البذيء، الانتصاب الفوضوي، وعرض منتوجات غير صحية .....).

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول تعيين كاتب عام على رأس بلدية فندق الجديد.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

1. متى يتم تعين كاتب عام كفأ ومن ذوي الخبرة على رئس بلدية فندق الجديد حي سلتان؟

2. متى يتم اعادة فتح المناظرة الأخيرة لانتداب موظفين حسب البرنامج لحسن إدارة هذه البلدية؟

في بلدية فندق الجديد حي سلتان تم فصل الكاتب العام السابق منذ تقريبا سنة ودون تعين أحد مكانه، بل تم تكليف موظف دون أي خبرة بالكتابة العامة.

الوضعية تتعقد من عام إلى آخر لعدم وجود كاتب عام من ذوي الخبرة والكفاءة أصبحت البلدية غير قادرة على تسيير أمورها ولم تستطيع صرف اعتمادات موظفة منذ 5 سنوات من صندوق القروض لمشاريع القرب في قرية نوال والسلاسل من قرية التونة ومع انتهاء اجال الصرف هذه السنة سوف يسترجع الصندوق أمواله وتبقى المنطقة في حالة كارثية هذه البلدية انطلقت في مشاريع في بعض الاماكن لكنها أصبحت معطلة والمقاول غادر المشروع منذ أكثر من 6 أشهر دون الانتهاء من الاشغال (قرية سماش).

البلدية حذفت عديد مشاريع القرب (طرقات) في عدة قرى كانت مبرمج تعبيدها منطقة السلاسل ونوال.

الرجاء عدم النشر وعدم إرساله للبلدية للاطلاع على السؤال لأن في ذلك مس من السيد الموظف المكلف رغم أنه قام بمجهود يذكر فيشكر إلا أن دور كاتب عام يستحق كفاءة وخبرة وهو مازال يستحق سنوات ليتحصل عليهم.

مع العلم أن البلدية محدثة ولا تتوفر بها الموارد البشرية اللازمة.

الرجاء العمل على تعين كاتب عام في أقرب الآجال وإعادة فتح مناظرة خارجية لانتداب 2 أعوان متعاقدين.

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائب "محمد على فنيرة " عن دائرة قرمبالية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 14 أكتوبر 2024 حول تعيين كاتب عام على رأس بلدية فندق الجديد والذي تفرعت عنه عدد 02 أسئلة فرعية كالآتي:

<u>ملخص السؤال الفرعي رقم 1 :</u> "حول تعيين كاتب عام لبلدية فندق الجديد "

<u>نص الإجابة:</u> تم التنسيق مع المصالح الجهوية بولاية نابل وعليه تم تكليف السيدة "نور الهدى بن سمية" متصرف رئيس بمهام كاتب عام من الدرجة الرابعة ببلدية فندق الجديد سلتان ابتداء من غرة نوفمبر 2024.

هذا، وقد صدرت تسمية المعنية بالأمر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 142 الصادر بتاريخ 26 نوفمبر 2024.

<u>ملخص السؤال الفرعي رقم 2 :</u>"حول إعادة فتح المناظرة الأخيرة لانتداب موظفين حسب برنامج لحسن إدارة بلدية فندق الجديد سلتان"

<u>نص الإجابة:</u> في إطار تجسيم البرنامج الخصوصي للانتداب لفائدة البلديات المحدثة الممول من طرف الاتحاد الأوروبي انخرطت بلدية فندق الجديد حي سلتان فيه باعتبارها بلدية محدثة من خلال تعبيرها عن رغبتها في انتداب عدد 03 أعوان.

تم في مرحلة أولى من هذا البرنامج انتداب متصرف" أ2" ، وقد باشر مهامه بتاريخ 01 سبتمبر 2023 غير أنه قدم استقالته بتاريخ 01 فيفري 2024 على إثر نجاحه في مناظرة أخرى.

وفي مرحلة لاحقة، انخرطت البلدية المذكورة في البرنامج التكميلي بعد موافقة الجهة الممولة لهذا البرنامج وتسنى للبلدية انتداب عدد 02 متصرف مساعد "أ3" وقد تمت مباشرة المعنيين بالأمر للعمل منذ جويلية 2024 مما عزز بالتالي الرصيد البشري للبلدية، وبالتالي يخول لها حسن إسداء الخدمات للمواطن.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد علي فنيرة

<u>الموضوع</u>: حول رخصة نقل عمومي تخص قرية الخوين معتمدية قرمبالية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

متى سيتم توفير رخصة نقل ريفي لهذه القرية حيث أصبح متساكنوها يتذمرون طيلة عامين كاملين من صعوبة التنقل وقضاء شؤونهم من معتمدية قرمبالية واحيطكم أنهم قدموا العديد من المطالب في هذا الغرض وهذه نسخ منها.

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائبة "محمد علي فنيرة " عن دائرة قرمبالية

<u>ملخص السؤال:</u> "حول توفير رخصة نقل ريفي لقرية الخوين من معتمدية قرمبالية"

<u>نص الإجابة:</u> بعد التنسيق مع المصالح الجهوية والمحلية بولاية نابل أتشرف بإفادتكم بأنه تبعا للقانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري لم يعد بالإمكان إسناد رخص نقل ريفي بالولاية.

كما أنه تبعا للأمر عدد 581 اسنة 2023 المؤرخ في 07 سبتمبر 2023 المتعلق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات، تم الإعلان بتاريخ 27 نوفمبر 2023 حول إسناد الحصة المصادق عليها من طرف السيد وزير النقل تبعا لمكتوبه عدد 1721 بتاريخ 07 أوت 2023 والتي كانت كما يلي:

* عدد 65 رخصة تاكسي جماعي على خطوط حدود الولاية
* عدد 80 رخصة لواج
* عدد 200 رخصة تاكسي فردي على الدائرة الحضرية عدد 1 المشتركة مع ولاية سوسة

هذا وسيتم ترتيب السواق حسب الأولوية ووفقا للمقاييس المنصوص عليها بالأمر المذكور آنفا ضمن قائمة إسمية أولية تُعلق بمقر الولاية لتقديم الاعتراضات في أجل أقصاه أسبوعين من تاريخ تعليقها والنظر في الاعتراضات وضبط القائمة النهائية وسيتم الأخذ بعين الاعتبار تخصيص رخصة تاكسي جماعي يتضمن خطها المستغل منطقة الخوين من معتمدية قرمبالية تسهيلا لتنقل الأهالي إلى وسط المدينة لقضاء حوائجهم.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية أتقدم إلى سيادتكم بسؤال كتابي حول:

* التدخل العاجل لبلدية تونس رفع الفضلات وتشذيب المناطق الخضراء ورفع الأتربة بكل من معتمدية جبل الجلود والوردية علما وأنّ المعتمديتين تعاني من وضع كارثي على مستوى النظافة،

-لماذا لا تتم برمجة تدخلات دورية فالمنطقة؟

-ما هو عدد أعوان النظافة بكل من الدائرة البلدية جبل الجلود والوردية؟

-ماهي نسبة العطل للأعوان البلديين بالمنطقة المذكورة

-أسباب نقص المعدات والتجهيزات؟

*حول ضرورة إغلاق المستودع العشوائي للفضلات المنزلية بلكانيا نظرا لكونه في حي سكني:

-لماذا يتم تجميع الفضلات المنزلية فالمستودع المذكور في مخالفة تامة للوضع الصحي والبني؟

-هل من المعقول ان تقوم 4 معتمديات بجمع الفضلات في مستودع بلدي معد للتجهيزات في انتظار نقلهم الي برج شكير وهو بجانب السوق البلدي بلكانيا وأدي الي حالة من الاحتقان لدي المواطنين مع العلم انه هنالك مستودع جديد مغلق بالسيجومي؟

* حول إحداث إدارة خدمات بلدية سريعة بمونوم نظرا لبعد المسافة بين منطقة مونوم والدائرة البلدية بالوردية وليس هنالك وسيلة نقل.

-هل هنالك إمكانية لإحداث إدارة خدمات بلدية سريعة بمونوم منطقة تضم أكثر من 10 ساكن؟

* حول توفير الموارد البشرية والمادي لكل من الدائرة البلدية جبل الجلود والدائرة البلدية بالوردية:

-متي سيتم تدعيم الرصيد البشري والمادي؟

شكرا على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" محمد أمين الورغي " عن دائرة الوردية - جبل الجلود

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 06 ماي 2024 حول بعض المسائل التي تهم معتمديتي الوردية - جبل الجلود والذي تفرعت عنه عدد 03 أسئلة فرعية كالآتي:

ملخص السؤال الفرعي رقم 1: " حول النظافة بدائرتي جبل الجلود والوردية"

نص الإجابة: بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية تونس، أفادت مصالح الولاية بأن التدخل للقيام بخدمات النظافة ورفع الفضلات يتم بصفة يومية.

كما يتم كذلك التدخل دوريا بواسطة المعدات الثقيلة لرفع فضلات البناء وفضلات الحدائق بعدد من النقاط السوداء بالدائرتين المذكورتين لتحسين الوضع البيئي والعناية بالمحيط.

وقد تدخلت مصالح بلدية تونس لدى الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وتم السماح لها باستعمال مراكز التحويل التابعة لها لإيداع الفضلات المنزلية في حدود حصة محددة ومن ذلك تمكين سواق معدات النظافة التابعة للكبارية وجبل الجلود والوردية بتفريغ حمولاتهم بمركز التحويل بنعسان في حدود 30 طن يوميا.

هذا وتتم التدخلات البلدية عن طريق مصالح النظافة بالبلدية حسب الإمكانيات المتاحة وأولوية التدخل.

ملخص السؤال الفرعي رقم 2 : "حول تعزيز الدائرتين بالأعوان البلديين"

نص الإجابة: بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية تونس، أفادت مصالح الولاية بأنه في إطار إعادة توظيف الأعوان البلديين، تم تعزيز الدائرة البلدية بالوردية خلال 2023 بعدد 05 أعوان في حين تم تعزيز الدائرة البلدية بجبل الجلود بعدد 04 أعوان.

هذا، مع الإشارة إلى أن كل من الدائرتين البلديتين لا تشكوان مبدئيا من نقص بالموارد البشرية على أن يبقى اللجوء إلى تعزيز الموارد البشرية كلما اقتضت الضرورة ذلك.

ملخص السؤال الفرعي رقم 3: "حول طلب إحداث إدارة خدمات بلدية سريعة بمونوم"

نص الإجابة: بعد التنسيق مع المصالح المحلية والجهوية بولاية تونس، أفادت مصالح الولاية بأنه سوف تتم دراسة هذا المقترح من جميع الجوانب دراسة الموقع نفقات التجهيز والأعوان الذين سيكلفون بالعمل بالإدارة المذكورة ثم يتم اتخاذ القرار المناسب على ضوء ما سيتم التوصل إليه من مخرجات في الغرض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع : حول إدراج بلديتي قربة وتازركة ضمن تدخل صناديق الدعم السياحي.

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور، والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. تبعا للإجابة الكتابية التي تلقيتها من طرف السيد وزير السياحة في خصوص إدراج قربة

ضمن المدن السياحية لتي تحظى بتدخل صناديق الدعم السياحي، وحيث تتمتع منطقة معتمدية قربة بمقومات سياحية تؤهلها لتكون منطقة ذات طابع سياحي ومن بين أهم تلك المشاريع ما هو في طور الاستغلال وتتمثل في:

* نزل 4 نجوم.

* مطعم سياحي مصنف.

* فضاء عائلي به إقامة ريفية.

* كما تشمل المشاريع بالمنطقة مشاريع ذات طابع سياحي بصدد الدرس على سبيل التسوية ومنها إقامات ريفية وفضاءات عائلية.

كما أن مثالي التهيئة العمرانية لكل من قربة وتازركة يشتملان على مناطق ترفيه وتنشيط سياحي (zone d'animation).

وتشهد المنطقة توافد عديد الزوار من داخل الجمهورية التونسية ومن خارجها لما تتميز به من خصوصيات سياحية وثقافية وفلاحية ذات جاذبية عالية فضلا عما يتميز به الشاطئ من صفاء مياه البحر ونعومة الرمال.

ونظرا لكل ما سبق ذكره، ولما تتمتع به معتمدية قربة من مؤهلات طبيعية واستثمارية، تساهم في تزايد اقبال المستثمرين وتشجيع الشباب على بعث مشاريع سياحية وتنشيطية بالمنطقة.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

* هل بإمكانكم الموافقة على ترشح بلديتي قربة وتازركة والمساعدة على استكمال إجراءات استصدار أمر لإدراج بلديتي قربة وتازركة ضمن البلديات السياحية وفق مقتضيات القانون عدد 122 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 المتعلق بقانون المالية لسنة 1993.

تقبلوا سيدي وزير الداخلية فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" نورة الشباك " عن دائرة قربة

<u>ملخص السؤال:</u> "حول ادراج بلديتي قربة وتازركة ضمن تدخل صناديق الدعم السياحي"

<u>نص الإجابة:</u> أتشرف بإفادتكم بأنه بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية تبين أنه لم تتوصل مصالح الوزارة بطلب في الغرض يخص البلديتين المذكورتين قصد إدراجهما ضمن تدخل صناديق الدعم السياحي.

وحيث أن مسألة البت في إدراج البلديات بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحية تتم على مستوى لجنة فنية استشارية بمصالح وزارة السياحة وبالتالي فإنه على البلدية المعنية إذا ما رغبت في ذلك التقدم بملف فني حول المقومات السياحية بالمنطقة يتم توجيهه إلى وزارة السياحة.

مع الإشارة إلى أنه سيتم دعم الطلب من قبل وزارة الداخلية لحماية الخصوصية الطبيعية للبلديتين المذكورتين.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سناء بن المبروك

<u>الموضوع</u> : حول تفاقم ظاهرة الانتصاب الفوضوي بدائرة الكرم.

بعد التحية،

سيدي الوزير، تشكو دائرة الكرم من تفاقم ظاهرة الانتصاب الفوضوي. هذه الظاهرة ازدادت حدة في السنوات الأخيرة وتسببت في شلل كلي لحركة المرور، هذا بالإضافة إلى الإساءة إلى جمالية منطقة الكرم

سيدي الوزير،

* متى سيتم تنفيذ برنامج يهدف إلى القضاء كليا على الانتصاب الفوضوي بكامل دائرة الكرم وبمحيط السوق البلدي "مرشي النور"؟

* هل تم التفكير في وضع مخطط لإدماج هؤلاء المنتصبون في كامل دائرة الكرم في فضاء مهيئ ؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" سناء بن المبروك " عن دائرة الكرم

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 15 فيفري 2024 حول تفاقم ظاهرة الانتصاب الفوضوي بدائرة الكرم، والذي تفرعت عنه عدد 02 أسئلة فرعية كالآتي:

<u>ملخص السؤال الفرعي رقم 1</u>: "حول برنامج الوزارة للقضاء على الانتصاب الفوضوي بالكرم وبمحيط السوق البلدي "مرشي النور"

<u>نص الإجابة:</u> تتولى مصالح وزارة الداخلية التدخل بشكل دائم للحد من ظاهرة الانتصاب الفوضوي من خلال القيام بحملات أمنية وحجز السلع والبضائع وحملات ليلية لإزالة نقاط البيع الفوضوية بالتنسيق بين مختلف الهياكل الأمنية والبلدية.

ويتم هذا التنسيق لإيجاد حلول لهذه الظاهرة من خلال عقد جلسات عمل في العرض وآخرها جلسة العمل المنعقدة بمقر معتمدية الكرم بتاريخ 15 نوفمبر 2024 بحضور الوحدات الأمنية بالجهة والسيدة الكاتبة العامة لبلدية المكان وقد حضرتم سيدتي النائبة شخصيا هذه الجلسة، حيث تعهدت البلدية بتوزيع بلاغات بداية من تاريخ 18 نوفمبر 2024 تنص على ضرورة التحاق أصحاب نقاط الانتصاب المتحصلين على تراخيص في الغرض بفضاء السوق المهيء من طرف البلدية وذلك في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ صدور البلاغ وفي صورة عدم الامتثال سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية في شأنهم، علما أن أغلبية أصحاب الموائد التحقوا بالسوق أما بقية المنتصبين بمحيط السوق المذكور فقد تمت نقلتهم بعد القيام بحملة أمنية في الغرض بالتنسيق مع منطقة الأمن الوطني مرجع النظر.

هذا، وقد تم تسجيل اقتراح منكم سيدتي النائبة خلال الجلسة تخصيص ملعب الحي الملاصق للمدرسة الابتدائية فرحات حشاد

كفضاء بديل لاحتواء الباعة الفوضويين خاصة وأن الفضاء المقترح مسيج ويحتوي على باب وقد لاقى هذا المقترح تأييد جميع الأطراف الحاضرة بالجلسة.

ولهذا، قام مركز الشرطة البلدية بالكرم بالتنبيه على جميع المنتصبين الفوضويين بشارع فرحات حشاد الكرم الغربي بضرورة إخلاء كل الرصيف وإزالة أكشاكهم ونقاط الانتصاب في ظرف 72 ساعة والتحول إلى القضاء الجديد لمباشرة نشاطهم حيث امتثل أغلبهم وتمت نقلة البقية بعد القيام بحملة أمنية في الغرض.

أما بخصوص أصحاب الشاحنات وبعض نقاط البيع الفوضوية المنتصبة، فقد تم الاتفاق مع الوحدات الأمنية بقرطاج على إجراء حملة أمنية مدعمة وهادفة لإزالتهم.

عموما، تمكنت المصالح البلدية بالجهة من معالجة مشكلة الانتصاب الفوضوي بطريقة فعالة من خلال التعاون المثمر والناجع بين البلدية والوحدات الأمنية ومع تفهم الباعة، وهو ما ساهم في تحسين المظهر العام وإعادة تنظيم النشاط التجاري في المنطقة.

ملخص السؤال الفرعي رقم 2:"حول نية الوزارة وضع مخطط لإدماج المنتصبين بالكرم في فضاء مهيء"

نص الإجابة: بعد التنسيق بين المصالح المعنية بوزارة الداخلية تم تخصيص ملعب الحي الكائن بجانب المدرسة الابتدائية فرحات حشاد الكرم الغربي كفضاء بديل لاحتواء المنتصبين وذلك باقتراح منكم سيدتي الكريمة خلال جلسة العمل المنعقدة بمقر معتمدية الكرم بتاريخ 15 نوفمبر 2024، حيث تمت نقلة المنتصبين بكامل شارع فرحات حشاد إلى الفضاء البديل المذكور.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع : سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و130 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول المظلمة التي تعرض لها أهالي منطقة سيدي منصور واد الحمام من معتمدية سليانة الجنوبية.

المصاحيب : نسخة من عريضة باسم متساكني سيدي منصور واد الحمام

تحية طيبة،

وبعد تلقيت عريضة من قبل مجموعة من متساكني منطقة سيدي منصور واد الحمام التابعة لمعتمدية سليانة الجنوبية من ولاية سليانة فبناءا على شكاية تقدم بها مواطنين بتعلة منعهم من التزود بماء واد الحمام من اجل سقي المواشي. توجهت لجنة متكونة من معتمد سليانة الجنوبية وعمدة سيدي منصور ممثلين عن الإدارة الجهوية للفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ممثل عن الادارة الجهوية للكهرباء والغاز وأعوان للحرس الوطني للمعاينة وفض الإشكال إلا أنهم بدل التسوية والبحث عن حلول مجدية تعرض الأهالي إلى مظلمة وصلت حد إهانتهم والاعتداء على كرامتهم من قبل أعوان الحرس الوطني وتحرير محاضر في شأنهم وترويعهم وكل هذا على مرأى ومسمع كل من المعتمد وعمدة المنطقة.

المشكل يتلخص في شح مياه واد الحمام وكيفية التصرف في الكمية القليلة من الماء المحصلة من العيون التي بدورها غزتها الرمال ان هذا الاشكال كان من المفروض ان يفضه المعتمد بعقد جلسة مع المواطنين وبالحوار وعند تشخيص المشكل يمكن الوصول الى الحل بشكل ودي وبناء ومثل هذه الجلسات الحوارية تعزز علاقة المواطن بدولته ومؤسساتها رغم شح الموارد إلى جانب أننا اليوم في فترة اجتماعية وسياسية صعبة تتطلب كثيرا من المرونة وحسن التدبير في فض المشاكل وحفظ كرامة المواطن.

في إطار دورنا الرقابي وتواصلي مع المواطنين قمنا بزيارة الميدانية الى منطقة سيدي المنصور واد الحمام وقد تواصلت مع المتساكنين المتضررين واللذين يطلبون تدخلكم من اجل رفع المظلمة.

- فماهي التدابير العاجلة التي ستنتهجون من أجل رفع المظلمة؟

- ماهي الإجراءات الواجب اتخاذها في مثل هذه الازمات خصوصا إذا كانت مفتعلة الغاية منها الارباك وتهديد المتساكنين؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" بسمة الهمامي " عن دائرة سليانة- برقو

ملخص السؤال: "حول منع أهالي منطقة سيدي منصور واد الحمام من معتمدية سليانة الجنوبية من التزود بماء واد الحمام لأجل سقي المواشي وعدم إقدام السلط المحلية على حلحلة الإشكال "

نص الإجابة: بعد التنسيق مع المصالح الجهوية والمحلية بولاية سليانة، أفادت مصالح الولاية بأنه على إثر ورود تشكيات من بعض متساكني منطقة سيدي منصور حول منعهم من التزود بماء وادي الحمام من أجل سقي المواشي، توجهت لجنة مشتركة بتاريخ 17 جويلية 2024 تحت إشـراف السيد معتمد سليانة الجنوبية متكونة من ممثلين عن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية (دائرة الموارد المائية)، ممثل عن الشركة التونسية للكهربـاء والغاز وأعوان الحرس الوطني وبحضور عمدة سيدي منصور للوقوف على الاشكاليات المتعلقة بالاعتداءات على الملك العمومي للمياه بوادي الحمام حيث تم رصد عدد 07 مخالفات تتمثل في القيام بحواجز ترابية داخل الوادي لتجميع مياه السيلان وتركيز معدات ضخ دون موجب قانوني.

وخلال عملية حجز البعض من هذه المعدات التي تمكنت اللجنة من الوصول إليها نظرا لصعوبة تضاريس المنطقة، تصدى أصحاب هذه المعدات بالعنف اللفظي على أعضاء اللجنة الشيء الذي أجبر الوحدات الأمنية على التدخل لردعهم.

وفي إطار الحفاظ على السلم الاجتماعي بالمنطقة ومراعاة للظروف الاجتماعية للمتساكنين وحاجتهم الملحة لمياه الري خاصة وأن تعاطي النشاط الفلاحي بالجهة هو مورد رزقهم الوحيد تم التنبيه على أصحاب المخالفات برفع الحواجز الترابية وعدم منع السيلان الحر لمياه الوادي طبقا لقانون مجلة المياه ورفع معدات

الضخ المركزة وعدم استغلالها إلا عند الحصول على التراخيص اللازمة من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية.

هذا، مع العلم أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء ضد هؤلاء المخالفين مراعاة لظروفهم الاجتماعية وعلى أمل إيفائهم بالتعهدات في أقرب الآجال.

ويبقى الموضوع محل متابعة مستمرة من المصالح الجهوية والمحلية بالمنطقة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسن بن علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع حول جملة من الإشكاليات المطروحة في القطاع الراجع إليكم بالنظر.

- ما هو مآل برنامج السكن الاجتماعي بالناظور المبرمج منذ سنوات ولم ير النور إلى الآن؟

- متى سيتم التدخل في الأحياء السكنية غير المهيأة بكل من بلديتي الناظور وصواف من قبل وكالة التهذيب والتجديد العمراني؟

- ما هو برنامج الوزارة في حماية مدينة الناظور من الفيضانات؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حسن بن علي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص2024-26-3000-3077 الموجه إلينا بتاريخ 28 نوفمبر 2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد حسن بن علي عن دائرة الناظور وصواف من ولاية زغوان يطلب من خلاله الإجابة على جملة من الإشكاليات المطروحة بدائرته، يشرفني إعلامكم أنه فيما يتعلق ببرنامج السكن الاجتماعي بالناظور فقد تمت برمجة إنجاز مساكن اجتماعية ضمن المرحلة الثانية من البرنامج.

أما في ما يتعلق بتدخل وكالة التهذيب والتجديد العمراني بالأحياء غير المهيأة بكل من بلديتي الناظور وصواف، فقد تم تهذيب حي المندرة بالناظور في كامل عناصره في إطار مشاريع القسط الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الجيل الثاني، كما أن تهذيب حي صواف في طور الدراسة ومن المنتظر الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال خلال شهر جانفي 2025 إضافة إلى أنه يمكن اقتراح مشاريع جديدة يتم إدراجها ضمن البرامج المستقبلية في إطار مخطط التنمية القادم كما يمكن للوكالة أن تتدخل بالمناطق المذكورة في إطار اتفاقية بينها وبين بلدية المكان على أن يتم توفير الاعتمادات اللازمة لذلك.

أما بالنسبة لبرنامج الوزارة في حماية مدينة الناظور من الفيضانات فستسعى الوزارة إلى برمجة دراسة حماية هذه المدينة من الفيضانات وإنجاز المنشآت المترتبة عنها ضمن المخططات القادمة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: مشروع حماية مدينة "أكودة" من الفيضانات.

رغم تصاعد الدعوات والمطالبات من قبل السلط المحلية والجهوية والمواطنين بتفعيل مشروع حماية مدينة "أكودة" من الفيضانات وخاصة على مستوى الطريق الرئيسي شارع الجمهورية وما يمثله من اهمية اقتصادية ولوجستية للجهة إلا انه والى اليوم لم تجد هذه النداءات أذان صاغية ومازال الحال كما هو.

-فما هي توجهات وزارتكم في علاقة بهذا المطلب الملح

ونرجو من جنابكم متابعة الموضوع مع المصالح المختصة نظرا لأهميته وبرمجة جلسة عمل في الغرض في أقرب الآجال لإيجاد وتوفير التمويل اللازم تجسيد هذا المشروع الذي سيحسب لكم على ارض الواقع.

مع جزيل الشكر. والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد سفيان بن حليمة.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-3077 الموجه إلينا بتاريخ 28 نوفمبر 2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد سفيان بن حليمة عن دائرة حمام سوسة وأكودة، يطلب من خلاله تفعيل مشروع حماية مدينة أكودة من الفيضانات وخاصة على مستوى الطريق الرئيسي لشارع الجمهورية يشرفني إعلامكم أنه تم الانتهاء من إنجاز الدراسة الأولية لحماية مدينة أكودة من الفيضانات وستعمل الوزارة على برمجة الدراسة التفصيلية الخاصة بمدينة أكودة وتنفيذ أشغال المنشآت المترتبة عنها ضمن المخططات القادمة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

الموضوع: أسئلة كتابيه حول البنية التحتية بمعتمدية فوسانة ولاية القصرين

تحية تليق لمقامكم وبعد ،

بناء على الفصل114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي أتقدم إليكم بهذه الأسئلة:

1- في نطاق حماية مدينة فوسانة من الفيضانات تلاحظ أن القسط الأول بحي الفتح لم يف بالغرض رغم دوره الهام : فمتى

تتسم برمجة القسط الثاني لحماية حي السلام1و2 علما وأن الدراسات متوفرة؟

2- متى ستعـاد أشغال الطريق 91 فوسانـه حيدرة وقد تم تجاوز التعطيـل من قبـل المعهد الوطني للتراث وكذلك المواطن صاحـب الأرض؟

3- نذكركم أن الطريق الوطنية رقم 13 تنتهي عند برج الديوانة صحراوي عبر فوسانة ولا تتوقف عن بوزقام : فمتى ستصلح الوزارة هذا الإشكال وإعادة الطريق إلى وجهتها الصحيحة؟

4- متى سيتم إكمال القسط المتبقي في الطريق الرابطة بين فوسانة وتاله بعد أن أنجز قسطها الأول بو درياس عن عمارة فوسانة؟

5- متى ستظل فوسانة المدينة المتبعه والمهددة بدون فرع تجهيز؟ فالرجاء من سيادتكم بعث فرع وتجهيزه بمعدات في أقرب الاحال أو برمجته على الأقل

مع فائق التقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عمار العيدودي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-3077 الموجه إلينا بتاريخ 28 نوفمبر 2024

وبعد تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد عمار العيدودي عن دائرة تالة وحيدرة وفوسانة، حول بعض مشاريع البنية التحتية بولاية القصرين، يشرفني إعلامكم أنه فيما يتعلق بحماية مدينة فوسانة من الفيضانات فقد تم إنجاز قسط وظيفي عدد 1 يخص حماية مدينة فوسانة من الفيضانات وستسعى الوزارة لبرمجة القسط الثاني خلال المخطط القادم.

أما في ما يتعلق بإتمام أشغال الطريق الجهوية رقم 91 الرابطة بين فوسانة وحيدرة، فإنه يتم حاليا الإعداد لإعلان طلب العروض للمرة الثانية لإتمام الأشغال حيث تم فسخ الصفقة بتاريخ 12 جانفي 2024 لإخلال المقاولة بتعهداتها كما تعطلت الأشغال على مستوى المنطقة الأثرية خنقة السلوقي، إضافة إلى تعطل الأشغال على طول 300 متر بسبب إشكال عقاري، وحاليا يتم التنسيق مع المعهد الوطني للتراث بخصوص تقرير السبر الجيوفزيائي للمنطقة الأثرية لتجاوز الإشكال القائم.

أما بالنسبة لإعادة الطريق الجهوية رقم 13 لوجهتها الصحيحة، فإن جزء الطريق الرابطة بين بوزقام وبولعابة بطول 14 كلم هي معبدة بالخرسانة الإسفلتية وجزء الطريق الرابطة بين بولعابة وخنة الزيتون - فوسانة بطول 34 كلم هي معبدة بالتغليف السطحي، ويتم التدخل دوريا الإصلاح الحفر وقارعة الطريق، أما جزء الطريق الرابطة بين خنة الزيتون وبرج الديوانة صحراوي فقد تم الإعلان عن طلب العروض لإتمام الأشغال بتاريخ 25 أكتوبر 2024 إثر المصادقة على قرار فسخ الصفقة مع المجمع المكلف بالإنجاز.

أما بخصوص استكمال الطريق الرابطة بين فوسانة وتالة فتجدر الإشارة إلى أنه تم فسخ الصفقة على مستوى جزء الطريق الرابطة بين فوسانة والطباقة بطول 16 كلم وحاليا بصدد الإعداد للإعلان عن طلب عروض لإتمام الأشغال. أما جزء الطريق الرابطة بين الطباقة وحيدرة بطول 9 كلم فقد تم إعداد الدراسات الفنية وفي انتظار الإعلان عن طلب العروض كما أنه بخصوص جزء الطريق الرابطة بين حيدرة وتالة بطول 17 كلم، فقد تم إعداد الدراسات الفنية في انتظار برمجة طلب عروض لإنجاز الأشغال.

وفي ما يتعلق بتدعيم فرع التجهيز بمعتمدية فوسانة بالمعدات اللازمة، فتجدر الملاحظة أن فرع التجهيز بالقصرين يغطي معتمديتي القصرين وفوسانة وسيتم العمل على تدعيمه حسب الإمكانيات المتوفرة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان.

الموضوع: حول متابعة مشروع حماية مدينة القلعة الصغرى من الفيضانات.

تحية وبعد ،

نظرا للأهمية البالغة لمشروع حماية مدينة القلعة الصغرى من الفيضانات وما يمثله من أولوية خاصة على مستوى الجهة في ظل المخاطر المرتبطة بالفيضانات التي تهدد سلامة المواطنين والممتلكات، فإننا نتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية للاستفسار عن مال تقدم هذا المشروع الحيوي.

1- متى يتم عرض دراسة مشروع حماية مدينة القلعة الصغرى من الفيضانات والمصادقة عليها؟

2- متى يتم الإعلان عن طلب العروض الخاص بتنفيذ المشروع ؟

3- متى يقع التدخل لتهيئة محيط المعهد الثانوي الجديد لحماية التلاميذ من خطر الفيضانات؟

4- لماذا لا تتدخل الوزارة لتهيئة وتبليط وادي ولاية على غرار المعتمديات المجاورة خصوصا الجزء المتاخم للتجمعات السكنية على مستوى جسر شارع 14 جانفي؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحول لكل ما تقدمنا به تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن. والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد محمود العامري

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2024-26-3000-3077 الموجه إلينا بتاريخ 28 نوفمبر 2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد محمود العامري يطلب من خلاله التدخل لحماية مدينة القلعة الصغرى من الفيضانات يشرفني إعلامكم أن دراسة حماية مدينة القلعة الصغرى من الفيضانات بلغت مراحلها النهائية وسيتم برمجة إنجاز الأشغال بداية من المخطط القادم، كما أنه في إطار برنامج المحافظة وتحصين منشآت الحماية من الفيضانات بالمنطقة سيتم في منتصف شهر ديسمبر الجاري الإعلان عن طلب عروض لجهر وتعديل رافد وادي ولاية الموجود أسفل المعهد لتسهيل السيلان الطبيعي للمياه وتحسين طاقة استيعابه وتدعيم منشآت استقبال مياه السيلان وقد حدد آخر أجل لقبول العروض يوم الأربعاء 15 جانفي 2025 ومن المتوقع الإنطلاق في الأشغال خلال شهر مارس من 2025، علما أن الإشكال بالنسبة لوادي لاية هو إشكال بيئي حيث يتواصل سكب المياه المستعملة بالوادي من قبل المتساكنين، وبالتالي فإنه يتجه دعوة بلدية المكان إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين طبقا لأحكام القانون عدد 30 لسنة 2016 المؤرخ في 5 أفريل 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 59 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتيب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب جلال الخدمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول مرض السيلياكيون

الرجاء منكم الالتفات إلى فنة منسية من المرض وهم السيلياكيون ومد المستشفيات العمومية والصيادلة بقائمة الأدوية المسموحة والممنوعة عن السيلياكيون ومراقبة المنتجات الغذائية التي يتم تصنيعها بالمعامل التونسية في تنسيق بين وزارة الصحة ووزارة التجارة.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2024-26-3000 -0002806

السؤال: حول مرض السيلياك

" الرجاء منكم الالتفات الى فئة منسية من المرضى وهم المصابين بمرض السيلياك :

1- ومد المستشفيات العمومية والصيادلة بقائمة الأدوية المسموحة والممنوعة عنهم ،

2- ومراقبة صناعة المنتجات الغذائية المخصصة للمرضى المصابين بمرض السيلياك التي يتم تصنيعها بالمعامل التونسية في تنسيق بين وزارتي الصحة والتجارة.

الإجابة 1:"حول افادة المستشفيات العمومية والصيادلة بقائمة الأدوية المسموحة والممنوعة عن المصابين بمرض السيلياك"

مرض السيلياك أو "الداء البطني" هو اضطراب مزمن يصيب الجهاز الهضمي ويؤدي إلى تلف الأمعاء الدقيقة نتيجة استجابة مناعية غير طبيعية لبروتين "الغلوتين" يوجد الغلوتين طبيعياً في القمح والشعير والشوفان والحنطة، وكذلك في العديد من المنتجات الغذائية والمصنعة من هذه الحبوب.

وبالنسبة للمرضى المصابين بمرض السيلياك يُعدُّ من الضروري تجنب تناول الغلوتين بجميع أشكاله، بما في ذلك ما قد يكون موجوداً في سواغات(excipients) بعض الأدوية. تلتزم نشرة الدواء (notice) بذكر محتوى الدواء من الغلوتين أو مشتقاته، مما يُمكن المرضى والأطباء من اتخاذ قرارات مستنيرة حول الأدوية المناسبة. وبصفة عامة، يُنصح بما يلي:

*تجنب الأدوية التي تحتوي في سواغاتها على مصطلحات مثل "الغلوتين" أو "نشا القمح " علما وأن دستور الأدوية الأوروبي من المحتوى الكلي لهذين البروتينات.

* يُسمح باستخدام الأدوية التي تحتوي في سواغاتها على "نشا البطاطس"،" نشا الأرز"، أو "نشا الذرة"، إذ تعتبر آمنة لمرضى السيلياك.

كما لا تحتوي أشكال الأدوية المسحوقة والفوارة على الغلوتين. وبالتالي فان الكمية القصوى من الغلوتين في الأدوية التي يتم تناولها عن طريق الفم محدودة بموجب هذا الحكم وهي غير ضارة تماما لمرضى الاضطرابات الهضمية نظرا للكمية الصغيرة نسبيا (الوزن) التى يتم استهلاكها من الادوية يوميا الا في حالات استثنائية بسبب فرط الحساسية الفردية التي يجب تقييمها على أساس كل حالة مرضية على حدة واعلام الطبيب والصيدلي قبل الحصول على وصفة الدواء أو عند اقتنائه .

مع أهمية توعية الأطباء والصيادلة حول هذه التفاصيل بصفة دورية مما يساهم في تقديم رعاية صحية آمنة وملائمة للمرضى وتساعد على تجنب المضاعفات الناتجة عن التعرض للغلوتين.

الإجابة 2:"حول مراقبة صناعة المنتجات الغذائية المخصصة للمرضى المصابين بمرض السيلياك التي يتم تصنيعها بالمعامل التونسية في تنسيق بين وزارتي الصحة والتجارة"

قد تحتوي العديد من الأطعمة المصنعة على كميات من الغلوتين، وهو ما يشكل خطراً على المرضى المصابين بمرض السيلياك. ومن أجل ضمان سلامة هذه الفئة، يُلزم مرسوم التأشير الغذائي الصادر عام 2008، والمحدث في عام 2024 الشركات المصنعة بذكر كلمة "غلوتين" على أي منتج غذائي يحتوي على مكونات مشتقة من الحبوب. يهدف هذا التشريع إلى تجنب استهلاك الغلوتين من قبل المصابين بمرض السيلياك وتعزيز الشفافية في السوق الغذائي.

وتضطلع الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في تونس بمهمة مراقبة مدى التزام المنتجين بتطبيق هذا التأشير الغذائي، وذلك بالتنسيق مع وزارتي الصحة والتجارة. يضمن هذا التنسيق أن المنتجات الموجهة لمرضى السيلياكتنتج وفق معايير التعرض لأي مضاعفات صحية ناجمة عن تناول صارمة، مما يسهم في حماية صحتهم والغلوتين عن غير قصد ونذكر منها بالخصوص:

تتولّى الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية مراقبة المنتجات الغذائية الخالية من القليتان (Gluten) حيث تخضع هذه المنتجات للمراقبة الفنية عند التوريد من خلال المنتجات الخالية من القليتان. ولا يمكن توريد أي منتج إلا بعد الحصول على الموافقة الأولية من اللجنة المذكورة.

*بعد الحصول على الموافقة الأولية، تخضع كل الكميات المورّدة إلى المراقبة من قبل مصالح الهيئة بما في ذلك إنجاز التحاليل المخبرية اللازمة حيث تسند رخصة العرض للاستهلاك للمنتجات المطابقة للتراتيب الجاري بها العمل.

* تولّت مصالح الهيئة خلال الفترة المنقضية من سنة 2024 إسناد 23 رخصة عرض للاستهلاك لترويج 196 طنا و 456 كغ من المنتجات الغذائية الخالية من القليتان.

كما تعمل الهيئة بالتنسيق مع باقي المتدخلين لتطوير التراتيب المتعلقة بالمنتجات الخالية من القليتان.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب جلال الخدمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

أرفع إلى عنايتكم مطلب أهالي معتمدية سيدي علي بن عون والمتمثل في تفعيل وحدة هياكل الطوارئ والإنعاش المتنقلة SAUR بالمنطقة. مع العلم أني قد راسلت السيد وزير الصحة السابق وتحدثت معه تحت قبة البرلمان وقد تلقيت وعودا إيجابية.

فالرجاء التعجيل بتفعيل هذه الوحدة المهمة خاصة في ظل غياب الحماية المدنية في المنظومة بالإضافة إلى تهري شبكة الطرقات وبالتالي كثرة الحوادث.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع : مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص 2024-3000-26 -0002987 .

السؤال: "حول تفعيل وحدة هياكل الطوارئ والانعاش المتنقلة بمعتمدية سيدي علي بن عون من ولاية القيروان وخاصة أمام غياب الحماية المدنية في المنظومة وتهري شبكة الطرقات وبالتالي كثرة الحوادث".

الإجابة: تم برمجة إحداث وحدة للطب الاستعجالي المتنقل " SMUR; " المستشفى المحلي البشير بن ناصر سيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد خلال سنة 2025 في إطار برامج ميزانية سنة 2025 لوزارة الصحة وحاليا في طور النظر في توفير الموارد البشرية اللازمة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: طلب بعث قسم استعجالي أو استمرار ليلي بمعتمدية قلعة الأندلس

تحية وبعد،

في إطار متابعة الوضع الصحي بمعتمدية قلعة الأندلس والتي تضم أكثر من 30 ألف ساكن والتي مازالت إلى حد اليوم تشتغل بمركز وسيط للصحة الأساسية رغم تزايد عدد السكان والامتداد العمراني بها

ورغم مجهودات وزارتكم المبذولة والمشكورة إلا أن بعض الخدمات الصحية تبقى منقوصة ومنعدمة خاصة ليلا وهو ما يثير غضب الأهالي بالمنطقة حيث أن الخدمات الصحية العمومية والخاصة غير متوفر ليلا والتي أدت ببعض الحالات في عديد الأحيان إلى الموت في ظل غياب أي خدمة صحية وقتها.

ورغم مساعينا مع أطباء العيادات الخاصة لتوفير الخدمات الصحية ليلا إلا أننا لم نجد الاستجابة المرجوة ومن هذا المنطلق وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال التالي.

*لماذا لا يتم احداث قسم استعجالي او حصة استمرار ليلية بقلعة الاندلس وذلك بتوظيف أطباء الدائرة الصحية بقلعة الاندلس وسيدي ثابت وفق برنامج ورزنامة عمل منظمة؟

وفي انتظار ما ستشيرون به ، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص - 2024-0003078-3000-26

السؤال: "لماذا لا يتم حول بعث قسم استعجالي أو استمرار طبي ليلي بمعتمدية قلعة الاندلس من ولاية اريانة وذلك بتوظيف أطباء الدائرة الصحية بقلعة الاندلس وسيدي ثابت وفق برنامج ورزمانة عمل منظمة وذلك للاعتبارات التالية:

" في اطار متابعة الوضع الصحي بمعتمدية قلعة الأندلس من ولاية اريانة والتي تضم 30 ألف ساكن والتي ما زالت الى الان تشتغل بمركز وسيط للصحة الأساسية رغم تزايد عدد السكان والامتداد العمراني بها.

ورغم المجهودات المبذولة والمشكورة لوزارة الصحة الا بعض الخدمات الصحية العمومية والخاصة غير متوفرة ليلا والتي أدت التعكرات صحية لدى بعض الحالات المرضية.

ورغم المساعي مع أطباء العيادات الخاصة لتوفير الخدمات الطبية ليلا ولكن لا تؤدي التغطية بصفة شاملة"

الإجابة: يقدم المركز الوسيط بقلعة الأندلس والراجع بالنظر لمجمع الصحة الأساسية بولاية أريانة في إطار تقريب الخدمات الصحية عيادات طبية في الطب كامل الأسبوع وطب الأطفال وطب العيون بمعدل يوم في الأسبوع لكل اختصاص، وطب الأسنان كامل الأسبوع مع تامين الخدمات العلاجية لمراقبة النساء وخاصة الحوامل الى جانب الأنشطة المخبرية والفحوص بالأشعة.

كما يقدم المركز الصحي بقلعة الأندلس خدمات النقل الصحي بواسطة سيارة إسعاف 24 ساعة على 24 ساعة.

وتعمل حاليا وزارة الصحة على تقييم الخدمات الصحية الاستعجالية لمراجعة المنظومة على مستوى كل ولاية بهدف تقريبها من جهة وضمان المردودية حسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي.

- رغم وجود التمويلات والحوزة العقارية والقيام بمختلف الإجراءات اللازمة تعطل انطلاق أشغال المستشفى النهاري بجرجيس

أطلب من سيادتكم مدي بتاريخ انطلاق الاشغال الفعلية.

ولكم الشكر المسبق.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2024-26-3000-0003078 .

السؤال:"حول تعطل انطلاق أشغال المستشفى الجهوي بجرجيس من ولاية مدنين:رغم وجود التمويلات والحوزة العقارية والقيام بمختلف الاجراءات اللازمة تعطل انطلاق أشغال المستشفى النهاري بجرجيس: مدنا بتاريخ انطلاق الأشغال "

الإجابة: يندرج مشروع قسم الاستعجالي (وليس قسم النهاري) بالمستشفى الجهوي بجرجيس بتكلفة تقدر 1.2 مليون دينارا ضمن برنامج إعادة تأهيل وتجهيز عدد من أقسام استشفائية وتطوير مستشفيات جهوية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وحاليا في طور الاعداد لإعلان طلب العروض بعد ما تمت المصادقة على الدراسات للهندسة المعمارية من طرف المصممين.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، نحيطكم علما أن المركز الصحي الوسيط بحمام الأنف يفتقر إلى أبسط مقومات العمل من تجهيزات صحية على غرار آلة التحليل المعطبة منذ سنتين وأدوات طبية إضافة إلى النقص الفادح في الموارد البشرية من أطباء وممرضين مما اضطر المتساكنين إلى قطع مسافات طويلة للتداوي بالياسمينات ومستشفى الحروق بن عروس الذين يتحملان عبنا إضافيا أدى إلى التزاحم والاكتظاظ هذا التنقل أدى في أغلب الأحيان إلى تعكر حالة المريض في طريقه إلى المستشفى خاصة إذا كانت الحالة استعجالية.

السؤال: ماهي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتدارك هذه النقائص التي أدت إلى كارثة صحية في الجهة؟

ومتى سيقع تركيز وحدة استعجالية في المركز الصحي خاصة وأنه صار اليوم ضرورة ملحة للحفاظ على سلامة المرضى؟

وفي هذا الإطار أدعوكم إلى برمجة توسعة المركز الصحي الوسيط في ميزانية 2025 وتوفير التجهيزات والموارد البشرية حتى يصبح مستشفى محليا خاصة وأنه يحتوي على قاعات ومكاتب مغلقة يمكن أن تكون نواة لتركيز مستشفى محلي.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2024-26-3000-0002806.

السؤال:" حول المركز الصحي الوسيط بحمام الأنف:; يفتقر المركز الى مقومات العمل من تجهيزات صحية على غرار الة التحاليل الطبية والمعطبة منذ مدة إضافة الى النقص في الموارد البشرية من أطباء وممرضين مما اضطر لجوء المتساكنين للتداوي بمستشفى الياسمينات ومستشفى الحروق ببن عروس :

1- فما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لتدارك هذه النقائص.

2- ومتى سيقع تركيز وحدة استعجالية في المركز الصحي الوسيط بحمام الأنف .

الاجابة 1: في إطار تدعيم المركز الوسيط بحمام الأنف من ولاية بن عروس سيتم توفير تجهيزات طبية لفائدة المركز الوسيط بحمام الانف وذلك بنهاية سنة 2024 في إطار تطبيق برنامج "عزيزة 2 " وتهم مخابر التحاليل الطبية والرعاية الطبية للولدان والحالات الاستعجالية تتمثل في :

الكمية	التجهيزات
01	Automate de biochimie
01	Chaise dentaire
01	Défibrillateur automatique avec cardioscope
01	Analyseur d"electrolyte
01	Moniteur foetal

الى جانب برمجة دعمه خلال سنة 2025 ب 01 طبيب عائلة وبعيادات في طب الأطفال و03 إطار شبه صحي إضافة للإطارات المباشرة حاليا بالمركز الوسيط: 03 طبيب طب عام و01 طبيب أسنان و01 طب النساء والتوليد و01 طب العيون و11 ممرض 13 فني سامي (02 في التوليد و05 في الأشعة و02 في التحاليل الطبية و01 في التبنيج و01 في التغذية و01 في تقويم النطق و01 في الرعاية الصحية للأطفال) و01 اخصائي نفساني.

كما يقدم خدمات صحية بمعدل سنوي: 18 ألف عيادة وتمتع ما يقارب 5000 مريضا بالتحاليل الطبية و2770 مريضا بالكشوفات بالأشعة.

الاجابة 2: في إطار الإمكانيات المتاحة وتحديد الأولويات لدراسة الإحداثيات الجديدة بولاية بن عروس لوحدة طب الاستعجالي فان الأولوية للدائرة الصحية فوشانة المحمدية استنادا على:

* عدد السكان

* بعد المسافة بين المراكز الصحية بالدائرة الصحية فوشانة المحمدية على المستشفى الجهوي بين عروس مقارنة بالمركز الوسيط بحمام الانف.

* حجم النشاط في الدائرة الصحية فوشانة المحمدية أكبر من النشاط المسجل بالوسيط حمام الانف.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول طلب التسريع في رصد اعتمادات لتجديد الشبكة الكهربائية المهترئة بالمستشفى المحلي بوذرف.

وبعد أن تم إعلامنا باحتراق اللوحة المركزية لتوزيع التيار الكهربائي لمختلف الأقسام الداخلية بالمستشفى المحلي بوذرف بتاريخ 30 جويلية 2024 بسبب اهتراءها وقدمها ما انجز عنه انقطاع التيار الكهربائي على المستشفى سالف الذكر والأحياء المجاورة.

واعتبارا لتردي وضع الشبكة الكهربائية واهترائها بهذه المنشاة الصحية، وبعد أن تمت إفادتي بأنه تم إجراء دراسة خلصت إلى ضرورة تجديد الشبكة الكهربائية وقدرت الكلفة المالية بحوالي واحد مليون دينار

أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

* ما مدى إمكانية التسريع في رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتجديد الشبكة الكهربائية المهترئة والتي لا ترتقي بإلى مستوى الإيفاء بحاجيات المستشفى المحلي بوذرف من حيث التزود بالتيار الكهربائي؟

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2024-26-3000-0002806.

السؤال:"حول تجديد الشبكة الكهربائية بالمستشفى الحلي بوذرف من ولاية قابس: وحيث وبتاريخ 30 جويلية 2024 تم اعلامنا باحتراق اللوحة المركزية لتوزيع التيار الكهربائي لمختلف الأقسام الداخلية بالمستشفى المحلي بوذرف ضرورة بسبب اهترائها وقدمها كما تم الإفادة بأنه تم اجراء دراسة خلصت الى تجديد الشبكة الكهربائية بتكلفة تقديرية 01 مليون دينارا.

ما مدى إمكانية التسريع في رصد الاعتمادات المالية اللازمة للغرض "

الاجابة: بمقتضى مراسلة الصحة شهر أوت 2024 الى السيد والي قابس تم بمقتضاها دعوة المجلس الجهوي بقابس بانطلاق الدراسات الفنية وإعلان طلب العروض في خصوص تجديد الشبكة الكهربائية بالمستشفى المحلي بوذرف من ولاية قابس على أن يتم تحويل الاعتمادات المالية اللازمة في الخصوص من طرف وزارة الصحة حال توصلها بنتائج فرز وتقييم العروض علما وأن الاعتمادات متوفرة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب مصطفى البوبكري

الموضوع: حول تسوية وضعية المتحصلين على شهائد علمية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد

الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 مؤرخ في 16 أوت 2016 يتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمتحصلين على شهادة علمية قبل 2013. وأحيطكم أنه العديد من الأعوان قدموا العديد من المطالب لتنظير الشهائد العلمية وتسوية وضعيتهم في هذا الغرض.

السؤال: متى سيتم تفعيل هذا الأمر وتسوية وضعيات أعوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظير الشهائد العلمية علما وأنه تم تنظير الشهائد العلمية جل الوزارات وزارة الداخلية -وزارة التربية وزارة الصحة ووزارة العدل إلا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؟ الرجاء التعجيل التدخل لحل هذا الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنصاف أصحاب الشهائد العلمية؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الموضوع : حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0003068 الواردة علينا بتاريخ 29 نوفمبر 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب "مصطفى البوبكري" بخصوص تسوية وضعية المتحصلين على شهائد علمية بالوزارة، يشرفني مدّكم بالمعطيات التالية:

تقتضي مقتضيات الفصل الثاني من الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلّق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، صدور قرار يضبط كيفية تنظيم صيغ التناظر الخاصة بإعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية..

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّه سبق لمصالح الوزارة أن أعدّت احصائيات في الغرض وتمت إحالتها إلى مصالح الهيئة العامة للوظيفة العمومية في إطار الإعداد لهذه التسويات.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع: حول تعطل مشروع تعشيب الملعب البلدي بمكثر.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي

تحية واحتراما وبعد،

وحيث برمجة إعادة تعشيب الملعب البلدي بمكثر منذ 2017 ورغم رصد الاعتمادات واكتمال الدراسات لم تنطلق الأشغال إلى اليوم لذا المطلوب من سيادتكم مدنا بتاريخ فعلي لانطلاق المشروع الذي طال انتظاره وأثر سلبا على نتائج النادي الرياضي بمكثر.

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد محمد الهادي العلاني عضو المجلس حول تعطل مشروع تعشيب الملعب البلدي بمكثر.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 08 نوفمبر 2024 الوارد علينا بتاريخ 11 نوفمبر 2024 تحت عدد 0002982- 3000-26-2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار اليه بالمرجع أعلاه المتعلق بالسؤال الكتابي للنائب السيد محمد الهادي العلاني حول تعطّل مشروع تعشيب الملعب البلدي بمكثر وطلب مده بتاريخ فعلي لانطلاق المشروع يشرفني افادتكم أن المشروع المذكور ذو صبغة جهوية ينجز تحت اشراف السيد والي الجهة كصاحب مشروع وتشرف على إنجازه الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بولاية سليانة كصاحب مشروع مفوّض وذلك بالتنسيق مع مصالحنا على المستوى الفنّي.

علما وأنه قد تم إقرار مشروع إعادة تعشيب الملعب الرئيسي بالملعب البلدي بمكثر بالعشب الاصطناعي بناء على طلب البلدية خلال سنة 2022 بمقتضى محضر جلسة العمل الجهوية المنعقدة بتاريخ 30 أوت 2022 وذلك بإعادة توظيف الاعتمادات المفدّرة بـ 800 ألف دينار والتي كانت سمة بعنوان تعشيب ملعب فرعي بعد تعذّر توفير عقار ملائم بالمواصفات المطلوبة للملعب الفرعي.

وبخصوص تاريخ انطلاق الأشغال نحيط جنابكم علما أنه تم التنسيق بين مصالحنا الفنية ومكتب الدراسات المكلف بالمشروع قصد رفع التحفظات المسجلة حول الدراسة المعدة في الغرض، كما تمت مراسلة مصالحنا الجهوية بتاريخ 22 أكتوبر 2024 وإعلامها بذلك للتنسيق مع المصالح الجهوية المختصة قصد التسريع في إتمام إجراءات الإعلان عن طلب العروض المتعلق بإعادة تعشيب هذا الملعب.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بثينة غانمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي.

الموضوع :حول وضعية منشأة دينية (الجامع الكبير بباجة)

معطيات عامة: الجامع الكبير بباجة معلم تاريخي وديني يشكّل قيمة أثرية وسط مدينة باجة وتحديدا في المدينة العتيقة إلا أنه في وضعية متدهورة تهدد بتداعيات ممكنة وقد عاين وزير الشؤون الدينية الأسبق، ما لحق بهذا المعلم وما يمكن أن ينجر عن اهتراء بنيابة من مخاطر على الأرواح البشرية.

سيدي الوزير، هذه المنشأة تنبئ بانهيارات وانخسافات وهي في حاجة إلى لفتة من جنابكم خاصة أن مشروع تهيئتها قد تمت دراسته وبرمجته ومن المفروض أنّه قد دخل في طور الإنجاز منذ تسعة أشهر وقد رصدت الاعتمادات.

السؤال: هل يمكن سيدي الوزير التنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان والتسريع بإجراءات التنفيذ صوْنا للأرواح البشرية وحفاظا على هذا المعلم التاريخي والديني.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع حول الوضعية الإنشائية لصحن "الجامع الكبير " الأثري الكائن بالمدينة العتيقة من معتمدية باجة الشمالية ولاية باجة

المرجع: مكتوب نائب مجلس نواب الشعب السيدة بثينة غانمي عدد ص . 26.2024. 20230 – 13573 بتاريخ 07 نوفمبر 2024.

تحية طيبة وبعد تبعا للمكتوب المشار إليه بالمرجع المرفق بسؤال كتابي حول الوضعية الإنشائية لصحن "الجامع الكبير " الكائن بالمدينة العتيقة نهج البلاقي باب الجنائز من معتمدية باجة الشمالية ولاية باجة يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

-تم إنجاز الاختبار الفنّي في مرحلة أولى وعرضه على اللجنة الفنية التي أقرّت بضرورة تقديم تقرير إضافي في الغرض.

- تكلّفت الوزارة بإحالة مبلغ مالي قدره 112.000 ألف دينار لإنجاز التهيئة الضرورية للصحن وفق الاختبار المنجز في الغرض بتاريخ 23 ماي 2018 لكن تخلّى مكتب الدراسات على مهامه لعدم توفر إمكانيات تقنية ومادية لإنجاز المطلوب.

- تمت إعادة نشر طلب عروض جديد وطلب اعتماد إضافي في الغرض قدره 7.940.000 دينار لتقديم تقرير اختبار تكميلي واحالت الوزارة الاعتماد المطلوب.

- تم إنجاز الاختبار الفنّي لصحن الجامع المذكور بتاريخ 12 أكتوبر 2023 والذي تبيّن من خلاله أنّ الوضعية الإنشائية للماجل لا تشكل خطرا، وهو يحتاج إلى إعادة طبقة التبطين(Cuvelage) بمواد تقليدية وعمليات تنظيف فقط، استنادا للرأي الفنّي للمعهد الوطني للتراث

- بالنسبة للصحن فقد تمّت معاينة هبوط في الأرضية في بعض النقاط ناتج عن سماكة الرّدم .3.5 م، ولا يمثل خطرا على سلامة المصلين استنادا للاختبار المذكور

وتبعا لذلك، تمّ طلب تقديم تقرير تكميلي من مكتب الدراسات يتضمن مقترحا لعملية التدخل للتسريع في إنجاز الأشغال، والوزارة بصدد متابعة الملف لتسوية الوضعية في أسرع الآجال.

مع فائق التقدير

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب معز بن يوسف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بان أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع حول استمرار مشاكل النقل العمومي للتلاميذ والمواطنين والحالة السيئة لقطار سوسة تونس.

تحية طيبة،

نلفت انتباه سيادتكم، السيد وزير النقل، إلى تواصل مشاكل النقل العمومي للتلاميذ والمواطنين بولاية سوسة وخاصة بمعتمديات القلعة الكبرى سيدي بوعلي، كندار نتيجة النقص الفادح للحافلات وعدم وجود أي حلول لمدّة سنوات وهذا ما عطل مصالح المواطنين وأدخل اضطرابات على عمل المؤسسات التربوية والإدارات العمومية والمؤسسات الخاصة إضافة إلى تشكيات المواطنين المتواصلة من الحالة السيئة لقطار تونس -سوسة دون ان نلاحظ أي تدخل عملي من طرف مصالح الوزارة لفض هذه الإشكاليات التي طال انتظار المواطنين لحلحلتها دون جدوى.

فمتى سيقع متابعة الحالة المزرية التي أصبح عليها قطاع النقل العمومي لولاية سوسة والتدخل لإصلاح ما يمكن إصلاحه لضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين؟ والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: إجابة على سؤال كتابي توجّه به السيد النائب معزّ بن يوسف

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-26-3000-33076 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2024 والمسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-3101 بتاريخ 27 نوفمبر 2024.

المصاحيب : بطاقة ردّ على سؤال كتابي.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالسّؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة القلعة الكبرى -سيدي بوعلي -كندار ، السيد معزّ بن يوسف، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ على السؤال المطروح.

والسلام

جوابا على السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة القلعة الكبرى -سيدي بوعلي -كندار من ولاية سوسة السيد معزّ بن بوسف، تجدر الإفادة بما يلي:

1- بالنسبة للنقل العمومي بالحافلات: تؤمن شركة النقل بالساحل العديد من الخطوط المنتظمة والخاصة الموجّهة إلى متساكني كل من القلعة الكبرى وسيدي بوعلي وكندار، إلّا أن تراجع نسبة جاهزية الأسطول في الفترة الأخيرة لأسباب مختلفة ومنح الأولوية للخدمات الخاصة بالتلاميذ والطلبة، كل هذا تسبب في عدم انتظام عدد من سفرات الخطوط المنتظمة على غرار خطوط سوسة -القلعة الكبرى والخطوط المارة عبر مدينتي سيدي بوعلي وكندار

هذا وسيتم إرجاع جميع الخطوط إلى سالف نشاطها عند تحسّن نسبة الجاهزية في أفضل الآجال الممكنة.

2- بالنسبة لوضعيّة قطار تونس - سوسة: النقص في جاهزية الأسطول، يتطلب على المدى القريب توفير إمكانيات مالية للصيانة ولتحسين نسبة الجاهزية موازاة مع توفّر قطع الغيار على المدى القريب، بالإضافة إلى تجديد أسطول نقل المسافرين على الخطوط الطويلة على المدى البعيد.

مع الاشارة إلى أنّ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية قامت بإعداد بطاقة مشروع لكهربة الخط عدد 5 الرابط بين تونس وقابس مرورا بسوسة في إطار دعم الاستثمار في المعدات الخاصة بالنقل على الخطوط البعيدة ومعدات النقل الحضري التي تتطلب توفير التمويلات الضرورية والكافية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام شوشان

عملا بأحكام الفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع حول إحداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز ببلدية النصر من معتمدية الحنشة

تحية طيبة وبعد،

تبعا للتطور الديمغرافي والحضري ببلدية النصر من معتمدية الحنشة وفي نطاق تقريب المرافق العمومية من المواطنين فإننا نرجو منكم العمل على احداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز (فرع تجاري) ببلدية النصر من معتمدية الحنشة وذلك في إطار تقريب الخدمات لمواطني هذه الجهة وتناغما مع تطور المنطقة الصناعية والتي تتضمن قرابة 35 مصنعا مع العلم أنّه يتوفر محل بهذه المنطقة يستجيب للشروط اللازمة وهو محل على ملك وزارة الفلاحة يوجد بوسط المدينة قرب المستودع البلدي ومركز الحرس الوطني بالطريق الرابط بين (سيدي محمد بن عمر والنصر)

لذا نرجو من جنابكم إيلاء هذا الموضوع العناية اللازمة والعمل على احداث هذا الفرع في أقرب الآجال، وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي مع هذا الطلب تقبلوا مني فائق عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع :حول إحداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز ببلدية النصر من معتمدية الحنشة

المرجع: مراسلتكم عدد ص - 2024-03-26-2018 بتاريخ 22 أكتوبر 2024

سيدي، تبعا لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بإحداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز ببلدية النصر من معتمدية

الحنشة، نحيطكم علما أن الشركة ستدرج هذا الاقتراح على لجنة إحداث الأقاليم الجديدة والوكالات لدراسة الجدوى وإبداء الرأي طبق المعايير المعتمدة، هذا وسنوافيكم في أقرب الآجال بما سيتقرر في هذا الخصوص.

وتقبلوا سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير. **والسلام**